S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/310
14 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالـــة مؤرخة ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٧ موجهة من الأمين
العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٧ الموجهة من الممثل السامي، السيد كارل بيلدت، عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وسيكون من دواعي تقديري أن تحيطوا أعضاء مجلس الأمن علما بها.

(توقيع) كوفي ع. عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

أتشرف بأن أحيل إليكم تقريري الخامس عن الأنشطة التي اضطلعت بها بوصفي ممثلا ساميا لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر التذييل). وسيكون من دواعي تقديري أن تتيحوا هذا التقرير إلى مجلس الأمن.

(توقيع) كارل بيلدت

تذييل

تقرير مقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي وافق فيه المجلس على تعييني ممثلا ساميا لكي أتولى "رصد تنفيذ اتفاق السلام والعمل على حشد وتنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية المعنية وكفالة تقديم التوجيه لها عند الاقتضاء" تنفيذا لاتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وإنني أقدم بهذا تقريري الخامس المتوخى في المرفق ١٠ من اتفاق السلام وفي نتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢ - ويغطي هذا التقرير التطورات التي جرت في المجالات المبينة أدناه أثناء الفترة الممتدة من بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وحتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٧.

ثانيا - الجوانب المؤسسية

مكتب الممثل السامي

٣ - واصل مقري في سراييفو وأمانة مكتبي في بروكسل، في الفترة المبينة، يعملان على تنسيق عمليات أنشطة التنفيذ المدني داخل البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى إجراء الاتصالات مع مقار المنظمات والوكالات المنفذة المعنية، والقيام قدر الإماكن بالمتابعة الوثيقة لمختلف المنتديات الدولية التي تعالج تنفيذ السلام في البوسنة.

٤ - ولا تزال عملية السلام في البوسنة والهرسك، أثناء فترة التقرير، بالرغم من الصعوبات العديدة، تتحرك في الاتجاه المحدد وكان هناك عدد من التطورات الإيجابية. ولا يزال التوكيد يولى على تنفيذ الجوانب المدنية من العملية، تلك الجوانب التي تعتبر أساسية لتطبيع الحياة في البوسنة والهرسك. وتم إيلاء الاهتمام بوجه خاص إلى مهمتين تحظيان بالأولوية: الإعمار الاقتصادي لإقليم البوسنة والهرسك وإنشاء مؤسسات عمل مشتركة. ومن الجوهري أن تشرع السلطات في تحمل المسؤولية المشتركة عن تنفيذ عملية السلام ولا زلت أتصرف بالاستناد إلى هذا الافتراض.

٥ - ويمثل قرار هيئة التحكيم بشأن برتشكو الصادر في ١٤ شباط/فبراير، فيما يتعلق بترتيبات الإشراف على التنفيذ الكامل لاتفاق السلام في منطقة برتشكو، تحديا كبيرا لمكتبي في عام ١٩٩٧. وتم في

٧ آذار/مارس في مؤتمر التنفيذ بشأن برتشكو المعقود في فيينا، تعيين نائب للممثل السامي ليتولى العمل كمشرف بشأن برتشكو ضمن الهيكل القائم لمكتب الممثل السامي وفقا للولاية الموكلة إليّ بموجب المرفق ١٠ من اتفاق السلام. وقد بدأت فترة الإشراف في مطلع نيسان/أبريل. وستتخذ تدابير تنفيذ ملموسة لاحقا عندما يقرر المشرف أن العناصر الأساسية لهيكل الإشراف أصبحت قائمة.

٦ - وتم إيلاء الأولوية لتنسيق الحالة على الأرض ورصدها، بالتوازي مع تقديم الدعم للمؤسسات المشتركة الجديدة. وتم إنشاء مكتب إقليمي في موشتار في مطلع كانون الثاني/يناير لتغطية جنوبي البوسنة والهرسك في أعقاب نهاية ولاية المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي. وهذا سيكمل المكتب الإقليمي الموجود في بانيالوكا. وسيكون الاتصال الإقليمي الذي يوفره المكتبان أمرا حاسما أثناء فترة الاندماج وسيعوض عن وقف اللجان المدنية الإقليمية المشتركة، التي تم تعليق ولايتها بإنشاء المؤسسات المشتركة الجديدة للبوسنة والهرسك. وسيواصل هذان المكتبان تيسير الاتصالات على الصعيد المحلي التي ترمي إلى تعزيز التعاون بين الكيانات في مختلف الميادين.

٧ - وقد قام مكتبي في سراييفو بتطوير القدرة على اتخاذ إجراءات وقائية وفعالة ومتابعة، وتشكيل الجهود الدبلوماسية بطريقة منسقة. وعندما ينتقل مؤتمر تنفيذ السلام إلى فترة الاندماج، ستكون هناك حاجة إلى الحفاظ على هذه الانجازات التدريجية وتطويرها على السواء. وتقتضي الظروف اللازمة لهذا الاستمرار من البلدان أن تقدم الموظفين للمحافظة على المستوى الراهن من الالتزام. وتم حاليا استبدال كثير من الموظفين المعارين الذين غادروا في نهاية عام ١٩٩٦؛ وتلقيت، استجابة لنتائج مؤتمر لندن موظفين معارين من اللجنة الأوروبية ومن البنك الدولي. بيد أنه قد يكون من الضروري إعارة موظفين آخرين، في ضوء حجم المهام لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ وضرورة إنشاء مكتب فعال في برتشكو.

مجلس تنفيذ السلام

٨ - اجتمع المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام شهريا على مستوى المديرين السياسيين.

٩ - وقد ركزت المناقشة في الاجتماع الذي عقد في بروكسل في ٢١ كانون الثاني/يناير وشارك فيها ممثلون عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية. كما تمت مناقشة المسائل المالية وتقرر تمديد الفترة المالية لعام ١٩٩٦ حتى نهاية أيار/مايو ١٩٩٧.

١٠ - وقد عالج الاجتماع الذي عقد في بروكسل في ١٩ شباط/فبراير بصورة رئيسية تنفيذ قرار التحكيم بشأن برتشكو والأعمال التحضيرية لعقد مجلس توجيهي استثنائي مع الأطراف. وتولى الممثل الخاص للأمين العام تمثيل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوة الشرطة الدولية. كما ناقش المجلس التوجيهي مسائل الاستقرار الإقليمي مع الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١١ - وبعد هذا الاجتماع، عقدت دورة خاصة للمجلس التوجيهي في فيينا حول تنفيذ قرار التحكيم بشأن برتشكو. وحضر الدورة أيضا ممثلون عن البوسنة والهرسك والكيانات التابعة لها، وعن جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وساهمت في المؤتمر الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات المنفذة الرئيسية الأخرى.

ثالثا - تنسيق التنفيذ المدني

التنسيق العام

١٢ - عقد في مكتبي في بروكسل في ٢٣ كانون الثاني/يناير و ٢٠ شباط/فبراير و ٩ نيسان/أبريل اجتماعات منتظمة للوكالات المنفذة الرئيسية، بغية تقييم الجهود التي تضطلع بها مختلف الوكالات والمنظمات الدولية المعنية في تنفيذ اتفاق السلام، وإبلاغها بنتائج اجتماعات المجلس التوجيهي.

١٣ - وقد واصلت إجراء مشاورات مكثفة مع ممثلي الحكومات والمنظمات. ومنذ بداية العام، التقيت في جملة من التقيت بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسلطات منظمة حلف شمال الأطلسي.

١٤ - وفي سراييفو، واصلت عقد اجتماعات المديرين، على أساس منتظم، بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومفوض قوة الشرطة الدولية والمبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقائد قوة تثبيت الاستقرار ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد ثبت أن هذه الاجتماعات مفيدة وفعالة في تنسيق الجهود التي تضطلع بها هياكل التنفيذ الرئيسية على أرض الواقع، ولا سيما في تيسير عمل المؤسسات المشتركة الجديدة وتهدئة الحالات الخطيرة المحتملة في المنطقة الفاصلة. وإنني أتوقع المحافظة على هذا الشكل طوال فترة الاندماج.

١٥ - وتعتبر فرقة العمل الاقتصادي التي تلتقي بانتظام في سراييفو جاهزة للعمل حاليا وقد ثبت أنها أداة مفيدة لكفالة تنسيق مبادئ وأولويات مساعدة الإعمار الدولية.

١٦ - وقد شرعت في نهاية كانون الثاني/يناير في إنشاء فرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة، التي تتألف من مكتبي، ومن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والجماعة الأوروبية والبنك الدولي وفريق الإدارة الدولية ولجنة حقوق الملكية. وبعد الدورة الأولى الرفيعة المستوى لفرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة في جنيف، عقدت في سراييفو سلسلة من الاجتماعات التي ترمي إلى تقديم ورقة للسياسة العامة إلى المجتمع الدولي في مطلع نيسان/أبريل.

١٧ - وتم في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر إنشاء فرقة العمل المعنية بحرية التنقل التي أذن بإنشائها مؤتمر لندن وتتألف من ممثلين عن مكتبي وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة وقوة تثبيت الاستقرار

والبلدان المهتمة. والتقت فرقة العمل عدة مرات منذ إنشائها وهي بصدد استكشاف مختلف آليات التنفيذ الكفيلة بتعزيز حرية تنقل الأشخاص والبضائع والبريد.

المؤسسات المشتركة في البوسنة والهرسك

١٨ - ينص دستور البوسنة والهرسك على إنشاء ست مؤسسات مشتركة في المرفق ٤ من اتفاق السلام وهي: مجلس الرئاسة؛ ومجلس الوزراء؛ والجمعية البرلمانية؛ والمحكمة الدستورية؛ والمصرف المركزي واللجنة الدائمة للشؤون العسكرية.

١٩ - وفي أعقاب الأنشطة التي اضطلعت بها في أواخر عام ١٩٩٦ لتنفيذ نتائج انتخابات أيلول/سبتمبر، بذل مكتبي جهودا شاقة لكفالة جعل الهيئات الرئيسية للمؤسسات المشتركة - مجلس الوزراء والجمعية البرلمانية - جاهزة للعمل منذ بداية كانون الثاني/يناير. ولا يزال التقدم بطيئا؛ وتعتبر جاهزة للعمل، إلا أنه لا يزال يتعين عليها أن تصبح فعالة ومكتفية ذاتيا حقا.

<u>مجلس الرئاسة</u>

٢٠ - وعقد مجلس الرئاسة أثناء فترة التقرير ٧ دورات عمل عادية. وقام مجلس الرئاسة بتسمية الرؤساء المشاركين لمجلس وزراء البوسنة والهرسك، وتوقيع اتفاقات مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي ووافق على إنشاء لجنة دائمة للشؤون العسكرية. كما قام مجلس الرئاسة بتوقيع القرارات المتعلقة بالتمويل المؤقت لمجلس الرئاسة والمكاتب التابعة له؛ والإيواء المؤقت لأعضاء مجلس الرئاسة ومكاتبهم وإنشاء المكاتب وتنظيمها الداخلي. كما اضطلع مجلس الرئاسة ببعض المهام الإجرائية مثل تسلم أوراق اعتماد عدة سفراء معتمدين لدى البوسنة والهرسك، وتشكيل أفرقة عاملة وتكليف مجلس الوزراء بمهام.

٢١ - ولا يزال هناك عدد من المسائل الهامة المعلقة في جدول الأعمال الحالي لمجلس الرئاسة. وقد تعذر على مجلس الوزراء على سبيل المثال الانتهاء من إنشاء المصرف المركزي للبوسنة والهرسك. وقد أصدر مجلس الرئاسة تعليماته لوزارة الخارجية لإعداد اقتراح بتوزيع مناصب السفراء والممثلين الدوليين الآخرين للبوسنة والهرسك في الخارج. ولم يقدم هذا الاقتراح بعد. وتشير نتائج مؤتمر لندن إلى مسؤولية مجلس الرئاسة عن تعيين السفراء، وتشجعه على تعيين السفراء الجدد أو استبدالهم بحلول نهاية آذار/مارس ١٩٩٧، إلا أن ذلك لم يحدث بعد.

٢٢ - ونظرا لما تتسم به المساعدة الدولية من أهمية حاسمة لإعمار البوسنة والهرسك، والدور الرئيسي الذي يؤديه مجلس الوزراء في المساعدة على كفالة هذه المساعدة، فقد قام مكتبي بتنظيم منتدى للسياسة الاقتصادية في ١٢ كانون الثاني/يناير بعد تعيين مجلس الوزراء. وقد استغلت هذه المناسبة التي تم تنظيمها بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واللجنة الأوروبية ووزارة الخزانة بالولايات المتحدة،

لتوضيح الإجراءات اللازمة لإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي، والشروط اللازمة لعقد مؤتمر المانحين القادم. وعرضت خطة عمل مشتركة قصيرة الأجل وبرنامج للإصلاح الهيكلي متوسط الأجل. وقد تركزت جهود مكتبي في الأشهر اللاحقة على سن التشريعات الاقتصادية الطارئة في إطار مجموعة البداية السريعة (التجارة الخارجية، الدين الخارجي، المصرف المركزي، الميزانية، السياسة والتعريفات الجمركية). وقد أدى هذا أيضا إلى تمكين مكتبي من إدخال بعض الجوهر إلى المؤسسات الجديدة منذ إنشائها.

مجلس الوزراء

٢٣ - وعقد مجلس الوزراء أول دورة له في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بعد تعيينه في الاجتماع الافتتاحي لمجلس شعوب البوسنة والهرسك. ومنذ كانون الثاني/يناير وحتى نهاية آذار/مارس اجتمع المجلس في دورة رسمية في ١٤ مناسبة، وبصورة غير رسمية، أو في دورات "استثنائية" ٣ مرات. وبالرغم من وجود جو تعاوني متزايد بين أعضاء المجلس، فلم يسفر ذلك إلا عن اتخاذ عدد قليل من القرارات. بيد أن عمله آخذ في التحسن في كل دورة من الدورات ويعتبر التقدم مشهودا بالرغم من كونه بطيئا.

٢٤ - وكان من أصعب المسائل في الشهرين الأولين اعتماد النظام الداخلي المؤقت للمجلس، الذي تم توقيعه في نهاية المطاف في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧. وكانت نقطة الخلاف الرئيسية تتعلق بدور نواب الوزراء وما إذا كان ينبغي أن يكونوا أعضاء كاملي العضوية في المجلس، مع ما يترتب على ذلك من صلاحيات اتخاذ القرارات. وتم التوصل إلى حل وسط من خلال النص على اتخاذ القرارات بالرضى المتبادل داخل كل وزارة من الوزارات، وإحالة الاختلاف في الرأي إلى المجلس بكامل هيئته. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تعتبر مرهقة، فإنها تساعد على التغلب على ما تبقى من انعدام الثقة والشك، وهي ترمي إلى كفالة اتخاذ القرارات بالمشاركة الكاملة.

٢٥ - وقد عرضت مجموعة البداية السريعة رسميا على المجلس في ١٦ كانون الثاني/يناير، ثم أنشئت أفرقة عاملة لدراسة القوانين المختلفة. وظلت الأفرقة العاملة تجتمع في مكتبي، بمساعدة من الموظفين التابعين لي، طوال الفترة المتبقية من كانون الثاني/يناير وفي شباط/فبراير وآذار/مارس. وقدمت إلى المجلس في الجلسات الأسبوعية تقارير عن الحالة ثم قدمت إليه في نهاية المطاف القوانين ذاتها. وقد حضرت أنا أو نائبي الأول معظم جلسات المجلس، وتمكنا في كثير من الحالات من المساعدة على إيضاح بعض الأمور أو التحكيم في المنازعات، التي كان موضوعها عادة هو المسائل المتصلة بمدى سلطة الدولة المنصوص عليها في الدستور. وقد أنجز المجلس حاليا الأعمال المتعلقة باثنين من القوانين، والعمل مستمر حاليا بشأن بقيتها.

٢٦ - ولم ينجز إلا نزر يسير فيما يتعلق بالقدر المشترك بين الوزارات من الموظفين والهياكل والتنظيم. وفي حين أن كل عضو من أعضاء المجلس توجد له حاليا مكاتب في الكيان الذي يخصه، وعدد قليل من المساعدين الشخصيين، فإنه لم تُنشأ بعد "الخدمات" المتوخاة في النظام الداخلي، ولم تُنشأ أيضا فرادى الوزارات. ويتعين أن تحل أيضا مسألة الموقع الدائم للمؤسسات المشتركة. وعملا على معالجة هذه المسائل،

وتمشيا مع الممارسات السابقة، سيُعرض قانون يسمى قانون مجلس الوزراء والوزارات، يستند إلى مشروع أعده مكتبي. ولا شك في أن هذا القانون سيكون موضع نزاع، حيث أنه سيتناول بالضرورة المسائل المتعلقة باختصاصات الوزارات ومواقعها ومركز هياكل الدولة القائمة بالفعل في جمهورية البوسنة والهرسك. وهذه المسائل يجب أن تحظى بالأولوية في الأشهر المقبلة، بالتزامن مع الجهود الرامية إلى فطم المؤسسات المشتركة عن الدعم الذي يقدمه مكتبي.

مجلس النواب

٢٧ - وعقد مجلس النواب دورته التأسيسية في سراييفو في ٣ كانون الثاني/يناير. وفي هذه الدورة، قامت لجنة التحقق بالتثبت من ولايات جميع الأعضاء المنتخبين في الانتخابات التي جرت في أيلول/سبتمبر. واعتمد مجلس النواب أيضا نظامه الداخلي المؤقت واختار من بين أعضائه عضوا صربيا وعضوا بوسنيا وعضوا كرواتيا لتولي منصب رئيس المجلس ومنصبي نائبي الرئيس. وتقضي القواعد والأنظمة بأن يتناوب هؤلاء الثلاثة منصب الرئيس مرة كل ثمانية أشهر. وفي الدورة نفسها، وافق مجلس النواب على ترشيح رئيسين مشاركين لمجلس وزراء البوسنة والهرسك وعلى تشكيل المجلس.

مجلس الشعوب

٢٨ - وتم تأسيس مجلس شعوب البوسنة والهرسك في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في سراييفو. وفي هذه الدورة الأولى، قامت لجنة التحقق بالتثبت من جميع ولايات أعضاء المجلس. كما اعتمد مجلس شعوب البوسنة والهرسك نظامه الداخلي المؤقت واختار من بين أعضائه رئيسا ورئيسين مشاركين للمجلس.

٢٩ - ونظرا لبطء التقدم فيما يتعلق بمجموعة البداية السريعة، لم يجتمع المجلسان منذ دورتهما الأولى. ويقوم مكتبي حاليا بتيسير الاجتماعات بين المكتبين الرئاسيين للمجلسين المؤلف كل منهما من الرئيس ونائبي الرئيس، للإعداد للدورة التالية. وقد أدت الخلافات على محتويات جدول الأعمال إلى تأجيل الدورة عدة مرات، والموعد المقرر لها حاليا هو ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٧. وينتظر أن يتضمن جدول الأعمال تشكيل لجان المجلسين، واعتماد مشاريع القوانين المقدمة من مجلس الوزراء في إطار مجموعة البداية السريعة، والتصديق على الاتفاقات الدولية التي وقعتها رئاسة البوسنة والهرسك. كما يناقش مكتبا المجلسين حاليا مسألة تنظيم أمانة للجمعية البرلمانية.

المحكمة الدستورية

٣٠ - وتم حاليا تعيين جميع قضاة المحكمة الدستورية. فقد عـُين القاضيان المنتميان إلى جمهورية صربسكا في دورة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ١٦ آذار/مارس. وانتخب مجلس نواب الاتحاد قاضيين بوسنيين في ٢٤ كانون الثاني/يناير وقاضيين كرواتيين في ١٨ آذار/مارس.

المصرف المركزي

٣١ - وتم تعيين مجلس محافظي المصرف المركزي، وهو يجتمع حاليا بصفة منتظمة ومتواترة، ويرأسه المحافظ الدولي، السيد سيرجي روبرت. وقد عكف المجلس على العمل بصورة مكثفة لإعداد مشروع قانون بشأن المصرف المركزي الجديد للبوسنة والهرسك ونجح في حل معظم المشاكل التقنية المتصلة بإنشاء المصرف المركزي. ولا يزال الخلاف قائما فيما يتعلق بعدد الفروع واسم العملة وتصميم العملات الورقية ومدة الفترة البينية التي تصبح خلالها العملة الجديدة سارية.

اللجنة الدائمة للشؤون العسكرية

٣٢ - وقد خطت الرئاسة الخطوة الأولى في إنشاء لجنة دائمة للشؤون العسكرية، إذ أقرت اعتمادها في دورة عقدت مؤخرا لمجلس الرئاسة. ويجب حاليا أن يبدأ العمل على كفالة أن تجتمع اللجنة وتبدأ عملها بوصفها وسيلة لإيجاد آلية لبناء الثقة تعمل على تعزيز الاستقرار في البوسنة والهرسك وفي علاقاتها مع البلدان المجاورة. وينبغي أن يشمل هذا في البداية تبادل المعلومات وتوثيق الروابط بين الهيئات الدفاعية والعسكرية في الكيانين. وسيلزم فيما بعد توفير مزيد من الشفافية لتحديد سلطة القيادة المدنية للجنة ومسؤولياتها داخل الإطار الدستوري للبوسنة والهرسك، ولربط هذا بالقوانين المتعلقة بالدفاع في الكيانين. وينبغي أن تتولى اللجنة في الوقت المناسب وقبل انسحاب قوة تثبيت الاستقرار عددا من وظائف اللجنة العسكرية المشتركة.

التشريعات الأساسية

قانون الجنسية

٣٣ - تتضمن القوانين غير الاقتصادية المشمولة في مجموعة البداية السريعة قانونا بالغ الحساسية، هو قانون الجنسية للبوسنة والهرسك. وينص دستور البوسنة والهرسك على أنه توجد جنسية للبوسنة والهرسك، تنظمها الجمعية البرلمانية، فضلا عن جنسية لكل من الكيانين ينظمها كل منهما، شريطة اعتبار جميع مواطني كل من الكيانين مواطنين للبوسنة والهرسك. ومن ثم فإن من الضروري أن تكون قوانين الكيانين متطابقة إلى أقصى حد ممكن وأن تكون متسقة تماما مع قانون البوسنة والهرسك المتعلق بالجنسية.

٣٤ - وقام أحد الأفرقة العاملة التي عينها مجلس الوزراء بالنظر في المشروع بالتعاون الوثيق مع مكتبي. وفي اجتماع عقد مؤخرا في مجلس أوروبا في استراسبورغ، تمكن أفراد الفريق العامل وممثلو الإدارة القانونية بمكتبي والخبراء التابعون لمجلس أوروبا، من إيجاد حلول لبعض المسائل بيد أن عددا منها لا يزال موضع خلاف. ومن الشواغل التي تبعث على القلق بصورة خاصة في هذا الصدد قرار جمهورية صربسكا بمنح جنسية جمهورية صربسكا للمقيمين في يوغوسلافيا السابقة، شريطة أن يسجلوا إقامتهم قبل نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨.

قانون جوازات السفر

٣٥ - ومن المسائل المتصلة اتصالا وثيقا بمسألة الجنسية مسألة إصدار جوازات السفر وغيرها من وثائق السفر. ومن الضروري أن تتوافر لجميع مواطني البوسنة والهرسك، في كلا الكيانين، إمكانية الحصول على جوازات سفر معترف بها دوليا. ويتضمن مشروع قانون جوازات السفر المشمول في مجموعة البداية السريعة تنظيما لشكل جوازات السفر وطريقة إصدارها. ويقوم الفريق العامل حاليا بمناقشة هذا المشروع.

قانون الحصانة

٣٦ - ويشمل برنامج البداية السريعة أيضا مشروعا لقانون الحصانة. وقد وافق مجلس الوزراء مؤخرا على هذا المشروع وسيُعرض في غضون فترة قصيرة على الجمعية البرلمانية. ويقضي هذا القانون بمنح الحصانة لأعضاء الرئاسة، والجمعية البرلمانية، ومجلس الوزراء، وقضاة المحكمة الدستورية، ومحافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس إدارته، وذلك فيما يتعلق بالأعمال التي يؤدونها في نطاق واجباتهم.

اللجان المشتركة

٣٧ - ترد الإشارة في الفرع المتعلق بالانتخابات من هذا التقرير إلى أنشطة اللجنة المؤقتة للانتخابات (المرفق ٣)، التي ترأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لجنة حقوق الإنسان

٣٨ - وقد واصلت لجنة حقوق الإنسان (المرفق ٦) عملها، وهي مؤلفة من دائرة حقوق الإنسان وأمينة المظالم. وقد قام مكتب أمينة المظالم حتى الآن بفتح حوالي ٢٠٠ ١ ملف مؤقت، وتسجيل نحو ٥٠٠ حالة، وإحالة ٢٩ حالة إلى دائرة حقوق الإنسان. وتم إصدار أكثر من ٥٠ طلبا من طلبات التدابير المؤقتة (التي يُطلب بموجبها إلى الحكومة المعنية الامتناع عن اتخاذ إجراءات معينة رهنا باستعراض أمينة المظالم للحالة المعنية). وبدأت دائرة حقوق الإنسان أول جلسة استماع علنية لها في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، وأصدرت حاليا نظامها الداخلي.

٣٩ - وقد أصدرت مفوضة المظالم المتعلقة بحقوق الإنسان مؤخرا تقارير نهائية في عدة حالات، توصلت فيها إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا، وأعدت تقريرا خاصا يتصل بانتهاكات حرية التعبير داخل جمهورية صربسكا. وقد اعطيت السلطات مهلة حتى أواخر نيسان/أبريل للرد على هذه النتائج. وسيقوم مكتبي برصد رد تلك السلطات رصدا دقيقا، وسيتدخل حسب الاقتضاء لدعم النتائج التي توصلت إليها مفوضة المظالم.

٤٠ - ولا تزال استجابة السلطات في البوسنة والهرسك لهذه المؤسسات الجديدة مشوبة بالنقص بدرجة كبيرة. ولم يتخذ أي من الكيانين الخطوات اللازمة لجعل اللجنة جزءا أصيلا من الإطار القانوني للبوسنة والهرسك، وكفالة التعاون التام من جانب السلطات على جميع المستويات مع مفوضة المظالم ودائرة حقوق

الإنسان، وتحديد إجراءات المساعدة في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان، والاستجابة للطلبات أو التقارير الصادرة عن مفوضة المظالم ودائرة حقوق الإنسان. ولم يعتمد أي منهما التشريعات المتعلقة بإعمال مقررات مفوضة المظالم ودائرة حقوق الإنسان وإنفاذ تلك المقررات.

٤١ - وتحتاج هاتان المؤسستان كلتاهما إلى دعم إضافي من المجتمع الدولي. وفي ٢٥ شباط/فبراير، أعربت رئاسة البوسنة والهرسك عن مساندتها للجنة وعن تعهدها بالوفاء بالتزامها بموجب اتفاق السلام بتوفير التمويل الكافي لها. ونظرا للقيود الاقتصادية الحالية، طلبت حكومة البوسنة والهرسك من المجتمع الدولي أن يساند نداء لجمع الأموال أصدرته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا من أجل تمويل اللجنة.

٤٢ - ولا يزال كثير من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك غير ملمين بحقوقهم القانونية أو وسائل الانتصاف الممكنة المتاحة لهم. وتدأب منظمات حقوق الإنسان على التشجيع على إحالة الحالات إلى المؤسسات المحلية لحقوق الإنسان، كما أنها تساعد على نشر المعرفة بأعمال تلك المؤسسات. ومن الضروري أن يكون للجنة حقوق الإنسان تأثيرها في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي اتخاذ خطوات إضافية لتوزيع المعلومات المتعلقة باللجنة (ولا سيما دائرة حقوق الإنسان) خارج سراييفو، وبخاصة في جمهورية صربسكا.

لجنة المحافظة على المعالم الوطنية

٤٣ - وقامت لجنة المحافظة على المعالم الوطنية (المرفق ٨)، التي تتولى تنسيقها منظمة الأمم المتحدة للتربية للعلم والثقافة (اليونسكو)، بإنشاء أمانتها العاملة في سراييفو وقامت بإنشاء أمانة داعمة في باريس. وتتولى اليونسكو حاليا تمويل هاتين الأمانتين؛ ولا يزال يتعين تدبير التمويل المناسب لهما عن طريق ميزانيتي الكيانين. وتعكف اللجنة حاليا على دراسة قوائم المعالم الوطنية المقدمة من الأطراف، بقصد إصدار قائمة موحدة لمواقع التراث الوطني المعتمدة وتعتزم اللجنة إنشاء آلية للحفاظ على التراث الثقافي المعتمد للبوسنة والهرسك، ولتقوم في نهاية المطاف بتسليم الأمر إلى مؤسسة على مستوى الدولة. وعقدت اللجنة دورتها الثالثة في ٣١ كانون الثاني/يناير وتعتزم الانعقاد من جديد في نيسان/أبريل.

اللجنة المعنية بالمؤسسات العامة

٤٤ - أما اللجنة المعنية بالمؤسسات العامة (المرفق ٩) فإنها، على الرغم مما عقدته من اجتماعات عديدة وما قدمه أعضاؤها الدوليون من مقترحات بشأن الهياكل المؤسسية الممكنة للمرافق العامة المشتركة، لم تتوصل إلى أي اتفاق. وعلاوة على ذلك، رفضت اللجنة أن تصدر أي توجيهات للأفرقة العاملة التقنية التي أنشئت لدراسة مشاكل تنفيذية محددة في بعض المجالات. وتشتد حدة هذه المشكلة بوجه خاص في قطاعي الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية، ولا يزال الاتفاق المتعلق بإنشاء مؤسسة للنقل حبرا على ورق. ولذا فإنني حاليا بصدد الدعوة إلى اجتماع لرئيسي وزراء الكيانين لبحث مشكلة المؤسسات العامة برمتها ومحاولة حل هذا المأزق السياسي الواضح.

الانتخابات

٤٥ - ستكون للانتخابات المحلية التي ستجري هذا العام أهمية حاسمة بالنسبة إلى تطور البوسنة والهرسك مستقبلا. ويجب أن يتم بصورة وثيقة ربط الإعداد لهذه الانتخابات بالتنفيذ الشامل لاتفاق السلام. وسيلزم قدر كبير من الموارد المالية وكذلك من موظفي الانتخابات ذوي الخبرة للإشراف على الإعداد لهذه الانتخابات وعلى إجرائها ولكفالة تنفيذ نتائجها تنفيذا تاما.

٤٦ - وينبغي أن يظل النهج العام للإعداد للانتخابات موافقا لما حدده المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وهو الارتقاء بنوعية الانتخابات المحلية عن النوعية التي سادت في الانتخابات العامة التي أجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، والإشراف الدولي التام على جميع مراكز الاقتراع وفي كل مرحلة من مراحل عملية الانتخاب، وأن تكون لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الهياكل اللازمة لإجراء الإعادات المحتملة ولتنصيب المسؤولين المنتخبين.

٤٧ - وكان قد اتفق في مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على إجراء الانتخابات في صيف عام ١٩٩٧. وأعلنت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك في منشورها المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير والمعنون "خطة الانتخابات المحلية"، موعدا مستهدفا هو ١٢ و ١٣ تموز/يوليه، وثبت فيما بعد تعذر التقيد بذلك الموعد. ومن ثم استمرت عملية التخطيط حتى نهاية شباط/فبراير. وفي ٦ آذار/مارس، أعلن الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنه بالنظر إلى ضرورة أن تكون الانتخابات من نوعية راقية وأن يكون الحزم مكفولا بعد إجرائها، فإنه قد قرر إجراء الانتخابات في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر. وقد أتاح قرار إرجاء الانتخابات المحلية إطارا زمنيا واقعيا للإعداد للانتخابات إعدادا متقنا.

٤٨ - وبدأت اللجنة المؤقتة للانتخابات أعمالها التنظيمية في منتصف كانون الثاني/يناير، أي متأخرا بعض الشيء عن الموعد المتوقع. واعتمدت اللجنة عددا من القواعد المهمة، وخصوصا القواعد اللازمة لتحقيق التساوق مع مذكرة التفاهم المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجمهورية صربسكا، التي اتفق فيها على أنه يجوز للاجئين أن يدلوا بأصواتهم في المكان الذي يعتزمون الإقامة فيه. ونظرا لما حدث من تلاعب جسيم في عملية التسجيل للانتخابات العامة لعام ١٩٩٦، اعتمدت اللجنة المؤقتة للانتخابات قواعد خاصة تحدد الاشتراطات اللازم الوفاء بها إذا ما قرر اللاجئون الإدلاء بأصواتهم في المكان الذي يعتزمون الإقامة فيه.

٤٩ - كما اتفقت اللجنة المؤقتة للانتخابات على إجراء تسجيل تأكيدي جديد للناخبين. وإذا ما تم الإعداد لهذا التسجيل إعدادا جيدا ونُفذ تنفيذا سليما تحت إشراف دولي لصيق، فإنه سيؤدي إلى تحديد الناخبين تحديدا واضحا يحول دون تكرار ما نشأ من التباس ومن خلافات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. بيد أن التحديات في تسجيل الناخبين لا تزال كبيرة مع ذلك. ولكي تنجح عملية التسجيل، لابد من تحقيق ما يلي:

(أ) يجب أن تسمى لجان الانتخاب المحلية وأن تصبح جاهزة للعمل تماما قبل بدء عملية التسجيل في ٥ أيار/مايو بفترة كافية؛

(ب) يجب أن يكون بإمكان جميع المستحقين للتسجيل أن يفعلوا ذلك في مراكز للتسجيل توجد في مواقع ملائمة. ويمثل القرار الذي اتخذته اللجنة في ١١ شباط/فبراير لكفالة الإشراف الدولي على هذه المراكز تدبيرا مهما يمكن أن يحد من إمكانية الغش في الانتخابات؛

(ج) يجب أن تكون أعداد مراكز الاقتراع ومواقعها مرتبطة ارتباطا دقيقا بالاحتياجات الخاصة بكل بلدية من البلديات. وينبغي أيضا التوثق من كفاية عدد مراكز الاقتراع المتوخى حاليا، وهو ٣٠٠ ٢ مركز؛

(د) سيلزم شن حملة ضخمة وفعالة لتثقيف الناخبين، حيث أن عملية التسجيل النشط للناخبين لا تشكل جزءا من التقاليد السياسية المحلية.

٥٠ - واعتمدت اللجنة المؤقتة للانتخابات أيضا عددا من القواعد الأخرى، بما فيها القواعد التي تنظم مشاركة الأحزاب السياسية في عمل لجان الانتخاب المحلية. وعززت اللجنة أيضا أحكامها المتعلقة بوسائط الإعلام. وينبغي للجنة أن تنجز أعمالها التنظيمية في وقت قريب وأن تحرص على تفادي إعداد قواعد في مرحلة متأخرة من العملية الانتخابية، كما حدث في عام ١٩٩٦.

٥١ - ويلزم حل مسألة الأساس المحلي للانتخابات في الاتحاد، وذلك فيما يتعلق بالبلديات التي يقسمها خط الحدود بين الكيانين، ومن منظور الدعوات المطالبة بإنشاء بعض البلديات الجديدة داخل الاتحاد. وقد أنشأ محفل الاتحاد في ٣ شباط/فبراير لجنة استشارية لدراسة هذه المسائل، وعملت تلك اللجنة تحت إشراف مجلس أوروبا. وتم إبلاغ رأي اللجنة إلى حكومة الاتحاد في ٣ آذار/مارس، في شكل مشروع قانون أعدته الإدارة القانونية بمكتبي وخبراء تابعون لمجلس أوروبا. وتعكف وزارتا الاتحاد للعدل والتخطيط الحضري حاليا على إعداد نص نهائي سيقدم في غضون فترة وجيزة إلى الجمعية البرلمانية للاتحاد. ويلزم البت في هذا الأمر في وقت مبكر لتمكين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من المضي فيما تعكف عليه من التخطيط برؤية واضحة للهيكل البلدي للاتحاد.

٥٢ - وأكدت الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر لندن أهمية معالجة المسائل الحاسمة التالية للانتخابات. وقد أبرزت الأحداث التي وقعت مؤخرا في صربيا أن العملية الانتخابية لا تتوقف عند يوم الاقتراع، إذ يجب أن يتمكن المسؤولون من تولي مناصبهم وتأدية واجباتهم. وبالنظر إلى أن مؤتمر لندن طلب كفالة التنسيق الوثيق فيما يتعلق بتخطيط العملية الانتخابية وإدارة الفترة التالية للانتخابات، أعد مكتبي ورقة أولية بشأن هذه المسائل للاجتماع الذي سيعقد في ٢١ كانون الثاني/يناير للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. ومن المتوقع حدوث مشاكل كبيرة في تنفيذ نتائج الانتخابات؛ ولذا أنشأت منظمة الأمن والتعاون

في أوروبا مؤخرا فريقا للتخطيط لما بعد الانتخابات، يشارك فيه مكتبي وقوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية ومجلس أوروبا.

٥٣ - وتشكل سلامة العملية الانتخابية عنصرا جوهريا من عناصر عملية تنفيذ السلام في عام ١٩٩٧. وسيكون تنفيذ نتائج الانتخابات تنفيذا جيدا وحازما وكاملا أمرا ضروريا لتعزيز العملية الديمقراطية في البوسنة والهرسك.

المسائل المتعلقة بالاتحاد

٥٤ - مازال تنفيذ الاتحاد أحد الميادين الرئيسية للأنشطة التي يضطلع بها مكتبي. وتميزت الأشهر الأولى من عام ١٩٩٧ باستمرار انعدام الثقة بين الشركاء في الاتحاد. وفي كانون الثاني/يناير، دعا رئيس الوزراء علنا إلى استقالة نائبه بسبب بعض المخالفات الجمركية المزعومة. وفي نهاية الشهر نفسه، جمَّد حزب الوحدة الديمقراطية الكرواتية مشاركته في حكومة الاتحاد، وجمعية الاتحاد إلى أن يتم حل بعض المسائل غير المسواة، لا سيما تشكيل البلديات الجديدة.

٥٥ - وفي محفل اتحادي، نظم في ٣ شباط/فبراير، حاول مكتبي، بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة، تضييق هوة بعض الاختلافات الأشد إلحاحا. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل لجنة استشارية، برئاسة المجلس الأوروبي، لمعالجة مسألة البلديات. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على الخطوات التالية المتعلقة بالمسائل التنظيمية بشأن سراييفو وموستار، فضلا عن المواعيد الجديدة لتشكيل شرطة الاتحاد.

٥٦ - غير أنه لم يتسن التقيد بالمواعيد النهائية بسبب اندلاع أعمال العنف في موستار في ١٠ شباط/فبراير، عندما أطلق ضباط من شرطة غرب موستار النار من الخلف على زوار مقبرة بوسنية. وتلا ذلك سلسلة من الهجمات على المسافرين في منطقة موستار وموجة من أعمال الطرد في غرب موستار. وردا على ذلك، جمع نائبي الخاص وقائد قوة تثبيت الاستقرار، ورئيس قوة الشرطة الدولية زعماء الاتحاد في ١٢ شباط/فبراير، وتوصلوا إلى اتفاق بشأن "قرارات موستار" التي طلبت من قوة الشرطة الدولية أن تقدم تقريرا عن أحداث ١٠ شباط/فبراير. وفي تقريرها المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير، تم بوضوح تحديد هوية ثلاثة ضباط شرطة بوصفهم الذين أطلقوا النار. وأيد مجلس الأمن في ١١ آذار/مارس النتائج التي توصل إليها التقرير، ولا سيما القبض على المسؤولين ومعاقبتهم. وفي ٢٥ آذار/مارس، قدمت قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة ومكتبي تقريرا ثانيا عن الحالة في موستار، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير، وقد أوضح التقرير بصورة جلية أن رد فعل كل من السلطات السياسية والشرطة في موستار لم يتلاءم مع حالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية في المدينة. وعرض التقرير كذلك إخفاق الشرطة بصورة مستمرة في التصدي للحالات التي وقع فيها ضحايا ينتمون إلى مجموعة إثنية لا تنتمي الشرطة إليها.

٥٧ - وهدأت الحالة في موستار بعد ضغوط دولية وتدخل من زغرب، وتحسنت الحالة الأمنية. وبعد ١٠ شباط/فبراير، تم القبض على بعض زعماء العصابات في غرب موستار، ومن بينهم ملادين توتا نالكتيليتش وفينكو ستيلا مارتينوفيتش، وكلاهما محبوسان في السجن في زغرب. وعلى المديين المتوسط والطويل، يمكن أن يؤدي القبض عليهما إلى استقرار الحالة في موستار، ولكن الجرائم التي ارتُكبت في ١٠ شباط/فبراير لم يعاقب بعد مرتكبوها. وفي ٤ نيسان/أبريل، بدأت قوة الشرطة الموحدة في موستار تؤدي وظيفتها مرة أخرى، وقد ارتدى أفرادها الزي الموحد للشرطة في الكانتونات؛ وهي خطوة هامة نحو توحيد الشرطة في كل أنحاء كانتون الهرسك نيريتفا، ويحتمل أن يتم ذلك في أواخر شهر نيسان/أبريل.

٥٨ - وفي آذار/مارس، عاد حزب الوحدة الديمقراطية الكرواتية إلى جمعية الاتحاد وحكومة الاتحاد. وفي ١٨ آذار/مارس، انتخبت غرفتا الاتحاد رئيس الاتحاد الجديد، فلاديمير سوليتش، ونائبه إيوب غانيتش. وفي ٢٠ آذار/مارس، اعتمدت الحكومة مشروع قانون بشأن مجلس تنفيذ الاتحاد، الذي إذا اعتمدته جمعية الاتحاد، سيسهل إقالة الموظفين الذين عرقلوا تنفيذ الاتحاد من وظائفهم. ومن الناحية المالية، عاد العمل بالنظام الجمركي بعد أن زال خطر انهياره في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وفي ٢٠ آذار/مارس، اعتمدت الحكومة ميزانية الاتحاد التي ينتظر من الجمعية أن توافق عليها في ١٦ نيسان/أبريل.

٥٩ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، انتهت اللجنة الاستشارية المعنية بالبلديات من عملها بشأن انقسام البلديات والمجموعة الأولى من البلديات الجديدة، وقدمت مشروع قانون إلى الحكومة. وبسبب الاعتراض على بعض البلديات الجديدة المقترحة، لا سيما بلدية أوسورا التي يسكنها الكروات، لم توافق الحكومة بعد على مشروع القانون، مما سبب مشكلة كبيرة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي يتعين عليها أن تقوم بالأعمال التحضيرية للانتخابات البلدية.

٦٠ - وفي ٢٧ آذار/مارس، وقـَّع زعماء الأحزاب الممثلة في جمعية كانتون سراييفو اتفاقا شاملا بشأن تنفيذ بروتوكول سراييفو. وتم عرض الخطوات المحددة لإنشاء مجلس للمدينة، وانتخاب رئيس بلدية سراييفو، ونوابه، وتعديل دستور الاتحاد ودستور الكانتون. وسيكون للبوسنيين والكروات والصرب حقوق مكفولة في إدارة المدينة. وإذا تم تنفيذ ذلك، فإنه سيشكل خطوة هامة نحو ضمان الطابع المتعدد الأعراق لسراييفو، وتيسير العودة، وتحسين المناخ في الاتحاد، كما سيوفر، في نهاية المطاف، إمكانية إنتماء جميع شعوب ومواطني البوسنة والهرسك إلى عاصمتهم.

٦١ - ويبدو، أنه قد تم في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، التغلب على الأزمة الأخيرة في الاتحاد، بالنسبة للوقت الراهن. وواضح أن عملية التنفيذ بحاجة إلى مزيد من الاهتمام الدولي والمساعدة الدولية، لا سيما فيما يتعلق بعودة اللاجئين والنازحين. وتعتمد العلاقات داخل الاتحاد أيضا، إلى حد كبير، على العلاقات بين الكيانات وداخل المؤسسات المشتركة.

المسائل المتعلقة بجمهورية صربسكا

٦٢ - في جمهورية صربسكا، استمر تكوين هياكل الكيانات، فضلا عن الإطار التشريعي اللازم، على ما هو عليه. وقد عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ثلاث دورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسمح لنواب الجمعية الوطنية، المنتخبين في أراضي الاتحاد، بالمشاركة التامة في عمل الجمعية الوطنية دون حلف اليمين. ويقدم مكتبي وقوة الشرطة الدولية الدعم التقني تيسيرا لمشاركتهم.

٦٣ - ومنذ صدور تقريري الأخير (S/1996/1024)، تم وضع اللمسات الأخيرة على إعادة تنظيم هيكل الحكومة. واعتمدت الجمعية الوطنية، في دورتها المعقودة في ٧ شباط/فبراير، قانون حكومة جمهورية صربسكا، وقانون الوزارات. وتميز هذان القانونان بترشيد هيكل الحكومة، وخفض العدد الإجمالي للوزارات. وظلت الدعامات الرئيسية لبرنامج الحكومة تتمثل في الدفاع عن السلامة الإقليمية؛ والتوطين المنظم للسكان في المناطق القريبة من خط الحدود المشتركة بين الكيانين؛ وإعادة البناء الاقتصادي، والحماية الاجتماعية للشعب.

٦٤ - غير أن هناك عددا من المسائل التي تثير قلقي. فما زالت جمهورية صربسكا تدعي أنها دولة؛ وإن عددا من قوانينها مليئة بالإشارات والعبارات التي تعكس ذلك. وإن استمرار وجود وزارة للخارجية يتنافى مع اتفاق السلام، وكذلك الإشارة إلى المسائل الحاسمة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية في قانون مجلس الشيوخ لجمهورية صربسكا الذي اعتُمد مؤخرا. ويعطي قانون للعملات الأجنبية، وإن كان يفتقر إلى تفصيلات محددة، سلطات عريضة للمصرف الوطني لجمهورية صربسكا لإصدار تشريعات لتنظيم عملية سوق العملات الأجنبية، ويشير إلى "الدينار الجديد" بوصفه العملة المحلية. كما أن التعديلات الأخيرة على قانون الجنسية سيزيد في تأخير عملية الموافقة على مجموعة البداية السريعة.

٦٥ - وتم التوقيع في بلغراد في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، على اتفاق بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا يتم بموجبه إنشاء "علاقة موازية خاصة". واعتمدت الاتفاق فيما بعد جمعيتا جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويتضمن الاتفاق عناصر مماثلة للعناصر المدرجة في الاتفاق المبرم في باريس في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بين كرواتيا، وجمهورية البوسنة والهرسك، والاتحاد. وعلى الرغم من أن دستور البوسنة والهرسك يسمح بـ "علاقات موازية خاصة" (المادة الثالثة، ٢ (أ))، نظر مكتبي في الاتفاقات ووجد أنها تنطوي على أوجه قصور دستورية. وتجري المفاوضات بشأن تشكيل وحدة جمركية ممكنة بين جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وقد حذرت من أن ذلك يتنافى مع اتفاق السلام. ويجب أن نصرّ على أن تستعرض الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك جميع الاتفاقات وجعلها متوافقة مع الدستور.

٦٦ - ويساورني أيضا القلق بشأن عدم الاحترام الواضح الذي يبديه بعض الزعماء في جمهورية صربسكا لأحكام وإجراءات دستور جمهورية صربسكا. وقد تجلى ذلك بصفة خاصة أثناء إبرام الاتفاق المذكور أعلاه

بشأن "العلاقة الموازية الخاصة" مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي وقع عليه بالنيابة عن جمهورية صربسكا مومسيلو كرايسنيك، وهو عضو من إقليم جمهورية صربسكا في رئاسة البوسنة والهرسك، انتهاكا لدستور جمهورية صربسكا.

٦٧ - وبينما تستمر عملية اتخاذ المواقف التشريعية على هذا النحو، فإن اقتصاد جمهورية صربسكا أخذ في التدهور إلى الحضيض. وكان الانتعاش الأولي نتيجة العودة إلى السلام قصير الأجل، وما زالت هناك بطالة واسعة النطاق، ومستويات دخل منخفضة، وقدرة محدودة جدا على رعاية المسنين والفقراء. وقد بذل مكتبي جهودا شاقة لإعادة توجيه تدفق المعونة الدولية إلى جمهورية صربسكا من أجل إعادة إنعاش الاقتصاد ومنع التوترات الاجتماعية التي لا مفر منها.

٦٨ - وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون هذه المعونة مشروطة بالتعاون مع عملية السلام. ولا بد من إقناع سلطات جمهورية صربسكا بأن أنشطتها يمكن أن تؤدي إلى انخفاض حاد في المعونة الاقتصادية المخطط لها وإلى زيادة في الاضطرابات الاجتماعية، وهو أمر لن يكون في نهاية المطاف في صالحها ولا في صالح الشعب الذي تقول بأنها تمثله.

وسائط الإعلام

٦٩ - تؤكد الأحداث التي وقعت في أماكن أخرى في المنطقة على الدور الحيوي لوسائط الإعلام المستقلة في تحقيق الديمقراطية والاستقرار. ويعطي مكتبي أولوية عالية لتكريس وتدعيم وسائط الإعلام المستقلة في جميع أجزاء البوسنة والهرسك.

٧٠ - وعززت نتائج مؤتمر لندن من دور مكتبي في تنسيق الدعم الدولي لمشروع وسائط الإعلام المستقلة، فهناك الآن موائد مستديرة منتظمة لوسائط الإعلام في سراييفو مع جميع الجهات المانحة الرئيسية. وقد تم إنشاء قاعدة بيانات مفصلة للمشاريع القائمة والمقترحة، وتوجد الآن أدوات فعالة لتجنب التداخل بين مختلف الجهات المانحة والوكالات، وتعزيز التعاون فيما بينها.

٧١ - ويؤدي مكتبي دورا نشطا في مساعدة شبكة الإذاعة المفتوحة، بوصفه رئيسا لمجلس الإدارة ولجنته التوجيهية. وشبكة الإذاعة المفتوحة هي الإذاعة الحقيقية الوحيدة المفتوحة على جميع الكيانات في البوسنة والهرسك. وهي تنقل برامج التليفزيون إلى معظم مناطق الاتحاد، وإلى أجزاء كبيرة من جمهورية صربسكا في المناطق المحيطة ببانيا لوكا. وكان على المشروع أن يتغلب على عدد من المشاكل المؤسسية والتقنية. وقد عانى أيضا من الانتقادات العامة ذات الطابع السياسي الرامية إلى تقويض ما هو في الواقع محطة تليفزيون ناشئة وإن كانت في طريقها إلى الاكتمال. ولذلك فإنها تظل بحاجة إلى دعم وحماية وتعزيز المجتمع الدولي. وتباشر الشبكة الآن المرحلة الثانية من تطورها، في إطار برنامج قيمته ٧,٤ مليون دولار من شأنه زيادة عدد جمهور المشاهدين لبرامجها، إلى الضعف، وإنشاء محطات فرعية كاملة في جمهورية

صربسكا، تتمتع بهويتها الخاصة، وتوسيع قدرة برامجها توسيعا كبيرا، في كل من المركز في سراييفو وفي الفروع. وترمي المرحلة الثانية إلى توحيد عمليات الشبكة خلال فترة السنتين، وبعد ذلك ينبغي أن تتمتع بالاكتفاء الذاتي.

٧٢ - إن جمهورية صربسكا هدف حاسم في الجهود التي أبذلها لتعزيز وسائط الإعلام المستقلة. ويجري وضع اللمسات الأخيرة لاقتراح يرمي إلى إنشاء دار نشر مستقلة في بانيا لوكا بالاشتراك مع الفريق العامل المعني بإحلال الديمقراطية في بانيا لوكا؛ ويجري تمويل هذا المشروع من مصادر للاتحاد الأوروبي. وبما أن باب وسائط الإعلام المستقلة موصد في غرب الهرسك أكثر منه في جمهورية صربسكا، يسعى مكتبي أيضا إلى وضع استراتيجية نشطة مع المؤسسات الدولية الأخرى والجهات المانحة لتعزيز وسائط الإعلام المستقلة في منطقة البوسنة والهرسك.

٧٣ - وفي الوقت الراهن، ليس هناك إطار شامل للتنظيم القانوني لوسائط الإعلام في البوسنة والهرسك، بل إن الاتحاد ليس له قانون لوسائط الإعلام. ويشارك مكتبي سفارة الولايات المتحدة في رئاسة الفريق الخاص للمحفل الاتحادي المعني بالمسائل المتعلقة بوسائط الإعلام، وقدم للشركاء في الاتحاد، كأساس ممكن للمناقشة، مشاريع قوانين للإذاعة أعدها المعهد الأوروبي لوسائط الإعلام. ومكتبي أيضا على صلة وثيقة بالفريق العامل التابع للرئاسة الذي يقوم بإعداد مشروع تشريع عن الاتصالات السلكية واللاسلكية، له آثار محدودة بالنسبة للإذاعة. ويكمن اهتمامنا بمجال قانون وسائط الإعلام في ضمان الحريات الأساسية لوسائط الإعلام وحماية وسائط الإعلام المستقلة. ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان وجود محطات إذاعة تبث عبر الكيانات.

عودة اللاجئين والنازحين

٧٤ - كانت بداية عام ١٩٩٧ بمثابة دفعة لعودة اللاجئين إلى وطنهم. ويعتقد أن نحو ٠٠٠ ٢٣٥ من اللاجئين والنازحين عادوا إلى ديارهم خلال عام ١٩٩٦، وكان ذلك أساسا بصورة تلقائية وعلى أساس فردي. وتشير الدلائل إلى أن الأمور فيما يتعلق بعام ١٩٩٧ ستكون أكثر تعقيدا. فقد بدأت بعض البلدان المضيفة للاجئين في أوروبا إلغاء مركز الحماية المؤقت وشرعت في عملية منظمة وواسعة النطاق لإعادة اللاجئين. ومن المحتمل أن يسبب ذلك مزيدا من الاختلال، فقد استوعب تدفق اللاجئين في عام ١٩٩٦ بالفعل جانبا كبيرا من القدرة السكنية في البوسنة والهرسك، وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم منازل اللاجئين، عموما، قد دمرت أو شغلها المشردون داخليا. ومن شأن إمكانية تدفق موجات جديدة من الصرب القادمين من سلافونيا الشرقية إلى جمهورية صربسكا أن يزيد من تفاقم المشكلة.

٧٥ - وتشير حالات العنف المتمثلة في إطلاق النار في موستار في ١٠ شباط/فبراير، والتدمير المتعمد للمنازل والملاجئ في منطقة الفصل، إلى البيئة العدائية التي يمكن أن تواجه العائدين المنتمين إلى الأقلية. وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية التطبيع فتحت الأبواب أمام العائدين من الأفراد ومن المنتمين لأقليات

غير بارزة. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عددهم يبلغ نحو ٠٠٠ ١٠، وقد أبدى كثير منهم الرغبة في العودة إلى ديارهم عبر خط الحدود المشتركة بين الكيانين في كلا الاتجاهين.

٧٦ - وقد ركز مكتبي منذ تقريري الأخير جهوده في ثلاثة ميادين: إنشاء فرقة عمل معنية بالتعمير وعودة اللاجئين؛ ودعم التحالف من أجل العودة؛ وتنفيذ إجراءات العودة والتعمير في المنطقة الفاصلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود العامة التي يبذلها مكتبي لإعادة بناء الاقتصاد في البوسنة والهرسك؛ وأداء المؤسسات المشتركة لمهامها وتحسين حقوق الإنسان بصفة عامة وتحسين حالة الشرطة والقضاء؛ يتوقع أن تكون لها آثار مفيدة على توفير حلول دائمة للنازحين واللاجئين العائدين.

٧٧ - وبعد إجراء مشاورات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك اللجنة الأوروبية، والمؤسسات المالية الدولية، طلبت عقد اجتماع افتتاحي لفرقة العمل المعنية بالتعمير وعودة اللاجئين في ٤ شباط/فبراير. وقد سعت فرقة العمل إلى تطوير صلات بين التعمير الاقتصادي وعودة اللاجئين للاستفادة إلى أقصى حد من أثر الموارد المحدودة لدعم العودة المستدامة. ومن بين النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل ضرورة تركيز الموارد في المناطق التي لديها إمكانات اقتصادية والتي يتوقع أن يعود إليها اللاجئون، وضرورة تحديد آليات للقروض للتغلب على الهوة التمويلية الرئيسية في قطاعي الإسكان والهياكل الأساسية. وسوف تقدم فرقة العمل توصيات إلى مجتمع المانحين.

٧٨ - واستمر التحالف من أجل العودة، وهي حركة للمشردين واللاجئين من جميع القوميات ومن جميع أجزاء البوسنة والهرسك، في النمو خلال الفترة قيد الاستعراض. وانضم إليه أيضا عدد من رابطات اللاجئين في بلدان أخرى. وعن طريق الإعراب عن مصالحهم بصورة مشتركة، يصبح الأشخاص الأكثر تأثرا بالحرب وبمحاولة الاستمالة من جانب السلطات قوة سياسية كبيرة على المستوى الشعبي. وجرى الإعراب عن هذا بتجمع ٢٧٠ عضوا بالتحالف في توزلا في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير. وشجع التحالف على إنشاء شبكة معلومات بين المشردين وعن طريق تنظيم زيارات للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وتلقى دعما ماديا لإنشاء مكاتب إقليمية مما سيؤدي إلى زيادة تحسين الاتصالات؛ ومن المقرر افتتاح أول مكتب في نيسان/أبريل. وسيواصل مكتبي تقديم الدعم التقني والسياسي إلى التحالف حتى يصبح هذا الدعم غير مطلوب.

٧٩ - وقد لاقت حالات العودة إلى المنطقة الفاصلة، على أساس الإجراءات الموضوعة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، مصيرا مختلطا. واحتل العنف الموجه ضد العمال وتدمير المآوي المؤقتة السابقة التجهيز في قرية غاييفي العناوين الرئيسية بالصحف. غير أن الإدماج الإداري الناجح للقرويين العائدين بواسطة سلطات جمهورية سربسكا والقيام بدوريات مشتركة بين شرطة جمهورية سربسكا وقوة عمل الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في منطقتي سابنا ودوبوي، يشير إلى الموقف المتغير في بعض المناطق. وزيادة على ذلك، سلّمت سلطات الاتحاد بأن عمليات العودة عبر خط الحدود بين الكيانين إلى المنطقة الفاصلة يتعين أن تجرى بطريقة مدنية ومنظمة.

٨٠ - وتحققت أيضا عمليات العودة إلى المنطقة الفاصلة في مدينة برتشكو؛ وتجري جهود التشييد بموجب الإجراءات المعتمدة لنحو تسعة أشهر، مع وقوع بعض الحوادث المبدئية لتدمير الممتلكات فقط. وتثير عمليات العودة إلى المناطق المتنازع عليها وموافقة رئيس جمهورية سربسكا على الإجراءات والوفد المشترك للبوسنة والهرسك إلى اجتماع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالوزراء المختصين باللاجئين في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس، توقعات بأن العودة على مراحل والمنظمة إلى المنطقة الفاصلة قد تصبح عنصرا عاديا بدرجة أكبر وأقل إثارة للنزاع في عملية تثبيت الاستقرار في عام ١٩٩٧. وستكون هناك حاجة إلى جهد دولي مركز لتحقيق إنعاش هذه المنطقة وتطبيع الأحوال فيها من خلال عودة سكانها الأصليين.

٨١ - وسيقوم نائبي في برتشكو، الذي يعمل كمشرف مع نائبين له، على تنفيذ قرار التحكيم الصادر في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، قريبا بوضع إجراءات خاصة لتمكين السكان الأصليين في برتشكو من العودة والإشراف على تحقيق ذلك. وتعتبر العودة عنصرا رئيسيا في قرار التحكيم.

٨٢ - وسيواصل مكتبي مهمته المتمثلة في تنسيق جهود الأطراف الفاعلة الدولية لتسهيل العودة والإعادة إلى الوطن وإعمال تدابير الطوارئ. وبعد أن أصدرت توصياتها إلى مؤتمر المانحين، ستواصل فرقة العمل المعنية بإعادة البناء والعودة جهودها في التوفيق بين إعادة البناء الاقتصادي ومتطلبات العودة. وسأواصل الضغط على الحكومات في البوسنة والهرسك للوفاء بالتزاماتها لتهيئة الظروف المواتية للعودة، وسأراقب عن كثب الحلول الدائمة الأخرى المعروضة على مجتمعات المشردين واللاجئين.

حرية التنقل

٨٣ - جرى تيسير إدخال تحسينات على حرية التنقل عن طريق إلغاء نقاط التفتيش وإنشاء خطوط للحافلات فيما بين الكيانين تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشغيلها. وزادت الزيارات للمقابر أو للمنازل السابقة في الكيان الآخر تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقوة عمل الشرطة الدولية. غير أنه جرى تقييد حرية التنقل بشدة من جراء الممارسات غير الملائمة للشرطة ونقص الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية الأساسية.

٨٤ - وعقدت فرقة العمل المعنية بحرية التنقل، التي استمدت ولايتها من مؤتمر لندن وتتألف من ممثلي مكتب الممثل السامي وقوة عمل الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار والبلدان المعنية، اجتماعات لعدد من المرات لاستكشاف آليات التنفيذ المختلفة بغية تعزيز حرية التنقل للأفراد والسلع والبريد.

٨٥ - وتعتبر ممارسات الشرطة في كلا الكيانين العقبة الكبرى الوحيدة أمام حرية التنقل. وشرعت الشرطة في سلوك يميل إلى جعل خط الحدود بين الكيانين حدودا، لا سيما على طول الطرق الرئيسية عبر هذا الخط. وتعمل نقاط التفتيش ومصادرة الوثائق والغرامات التعسفية كمانع لتنقل الأفراد. ويدعم

مكتبي تدعيما كاملا أعمال قوة عمل الشرطة الدولية لإعادة تشكيل قوات الشرطة المحلية وإعادة تدريبها، وأرحب بالالتزام بتقديم ١٨٦ مراقبا آخر إلى قوة عمل الشرطة الدولية، و ١١ مدنيا إلى منطقة برتشكو.

٨٦ - وستؤدي وثائق السائقين ولوحات أرقام المركبات الموحدة بصورة كبيرة إلى تيسير حرية التنقل. وأثيرت هذه المسألة داخل مجلس الوزراء، بالرغم من أنه جرى النظر فيها في الوقت الحالي فقط بالنسبة للوزراء والبيروقراطيين الذين يحتاجون إلى عبور خط الحدود بين الكيانين. وستنظر فرقة العمل المعنية بحرية التنقل أيضا في أساليب بديلة لحل المسألة.

٨٧ - وساهم اتفاق العبور الداخلي الموقع في أوائل عام ١٩٩٧ في حرية تنقل السلع الأجنبية بين الكيانين. وواجه تدفق السلع المحلية مع ذلك مشاكل مماثلة لتلك التي واجهتها السيارات الخاصة. وتعتبر لوحات الأرقام الموحدة واعتماد قوانين الجمارك في مجموعة البداية السريعة أساسي إذا ما أريد تحقيق تقدم حقيقي في هذا الميدان.

٨٨ - وأصبحت خطوط الحافلات العابرة لخط الحدود بين الكيانين، التي أنشأتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أداة فعالة في تشجيع حرية التنقل بين الكيانين بالنسبة للمشردين والعائدين والسكان المحليين. وتجتمع الغرف التجارية وشركات الحافلات في الكيانين تحت رعاية مكتبي لمناقشة تسجيل خطوط الحافلات بين الكيانين. وستشترك المفوضية في المحادثات المقبلة. وسيعتبر تنفيذ حركة مرور الركاب بين الكيانين التي تدار محليا، خطوة حيوية إلى الأمام لإعمال حرية التنقل.

٨٩ - وينبغي إنشاء خط للسكك الحديدية بين الكيانين. ففي أوائل شباط/فبراير، أنشأت لجنة الشركات العامة لجنة للخطوط الحديدية وأربعة فرق عاملة لتناول مختلف جوانب المشكلة. وأعيق التقدم مع ذلك بسبب المفاهيم المختلفة المتعلقة ببناء الخطوط الحديدية.

٩٠ - وسيساهم تبادل المعلومات والاتصال المنتظم بين مواطني الكيانين في تهيئة مناخ يدفع إلى التنقل. ويعمل مكتبي مع اللجنة الأوروبية لإنشاء اتصالات سلكية ولاسلكية بين الكيانين، ولكنه قوبل بمعارضة كبيرة من كلا الجانبين للاشتراك في عملية المبادلات أو الإدارة. وقد يعتمد نهج جديد لبنائه؛ ومن الأساسي أيضا أن تقوم بتغطية المراقبة المتكررة والادارة والاتصالات وزارة واحدة فقط في البوسنة والهرسك.

٩١ - وفي منطقة برتشكو، سيشجع المشرف على اتخاذ سلسلة من الخطوات لكفالة حرية تنقل الأفراد والسلع والتجارة. ويعتبر إعلان البوسنة والهرسك وكرواتيا عن نيتهما في البدء في محادثات فورية تتعلق بفتح حدودهما المشتركة على وجه السرعة، مع وضع إجراءات وضوابط جمركية تتسق مع المعايير الأوروبية، خطوة ذات أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة برتشكو.

٩٢ - وكجزء من عملية الانعاش الاقتصادي لمنطقة برتشكو، وافق الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة على القيام باستثمارات كبيرة لتحسين عمليات بناء الطرق والسكك الحديدة في المنطقة. وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير لرفع كفاءة الطريق بين الشرق والغرب عبر المنطقة، وكذلك الطريق الرئيسي وجسور السكك الحديدية على نهر سافا ويقعون جميعا في منطقة برتشكو وإلى الغرب في أوراسيي وساماك. وسيؤدي هذا إلى تحسين الاتصالات بين الشمال والجنوب من أجل استخدام الكيانين وجميع المجتمعات المحلية في البوسنة والهرسك لها بدون عوائق. وسيدرس المشرف أيضا حركة المرور في النهر بالتعاون مع الطرفين.

المفقودون والمقابر الجماعية

٩٣ - لا تزال مسألة المفقودين شديدة التقلب بعد عام من التوقف والتقدم غير الكافي. ولا يزال العدد الدقيق للأشخاص المفقودين غير مؤكد؛ وتلقت لجنة الصليب الأحمر الدولية طلبات لاقتفاء آثار أكثر من ٠٠٠ ١٩ شخص؛ وتقدر السلطات البوسنية عدد المفقودين بـ ٠٠٠ ٣٠ تقريبا. وحتى الآن، جرى توضيح حالة نحو ٠٠٠ ١ مفقود. وبسبب عدم إحراز تقدم، تتطلع اللجنة حاليا إلى طرق جديدة لتقدم عملية اقتفاء الأثر.

٩٤ - ومع التسليم بأن المفقودين قد توفوا - مع بضع استثناءات، إن وجدت - فإن السلطات المحلية، ومكتبي، وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي، قد ركزوا جهودهم على حفر المقابر الجماعية وإزالة الرفات غير المدفونة. وبعد التأخير الذي حدث في الشتاء، اجتمعت الأطراف في ٣١ آذار/مارس تحت رعاية مكتبي واتفقت على استئناف عمليات حفر المقابر المشتركة بين الكيانين في ١٠ نيسان/أبريل. وسيبدأ العمل بصورة متزامنة في موقعين في هذا التاريخ.

٩٥ - وفي حين أن ذلك كان ينطوي على إحباط لأسر المفقودين، فإن التوقف الذي فرضه الشتاء على عمليات حفر المقابر أتاح فرصة للمجتمع الدولي لتنظيم موارد وتركيز الأنشطة بغية تحسين الاضطلاع بالعمليات المشتركة لحفر المقابر خلال عام ١٩٩٧. ويجري تحت رعاية فريق الخبراء المعني بعمليات الحفر وبالمفقودين، الذي يترأسه مكتبي ويتألف من منظمات دولية عديدة، بذل عدد من الجهود لمساعدة عملية الحفر المشتركة للمقابر وتحديد الرفات. وتشمل هذه مشاريع تضطلع بها جماعة الأطباء من أجل حقوق الإنسان لتدريب العلماء والتقنيين البوسنيين على تقنيات الحفر، وتوفير منسق لمراقبة خبراء الطب الشرعي الدوليين لعمليات الحفر وإنشاء قاعدة بيانات لما قبل الوفاة (بالاشتراك مع رابطة تعزيز حقوق الإنسان بمعهد (لودفيج بولتزمان). وتعمل أيضا جماعة الأطباء من أجل حقوق الإنسان في مشروع لتحديد الأشخاص المفقودين يرمي إلى تقديم المساعدة للتحقق علميا من تحديد رفات المتوفين.

٩٦ - وأعلنت اللجنة الدولية للمفقودين في اجتماعها في ٢١ آذار/مارس أنها أنشأت صندوقا لمساعدة رابطات أسر المفقودين. وأشارت اللجنة أيضا إلى رغبتها في تقديم الدعم إلى بعض جوانب عملية حفر

المقابر مثل إزالة الألغام من مواقع الحفر وتقديم معدات حفر المقابر وتحديد الرفات. وتشمل المساعدة الأخرى المقدمة من المجتمع الدولي هبات من حكومة سويسرا والصندوق الاستئماني التابع للأمم المتحدة.

٩٧ - وبالرغم من فائدتها، فإن هذه المشاريع لا يمكنها في حد ذاتها حل القضايا العديدة المتصلة بالمفقودين. ومن المطلوب توفر موارد إضافية، والأمن لمواقع الحفر، وإرادة سياسية محسوسة إذا ما أريد معالجة هذه القضية بفعالية.

حقوق الإنسان

٩٨ - يتطلب اتفاق السلام من السلطات أن تكفل أعلى مستويات حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، غير أن هناك دلائل عديدة على أن السلطات المسؤولة في البوسنة والهرسك لا تعتبر هذا التزاما ملزما قانونا. ولا يزال يتعين على السلطات اتخاذ عدد من الخطوات العملية لبيان التزامها بحماية حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، سلم كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا في تموز/يوليه ١٩٩٦ بأن القوانين المتعلقة بالممتلكات المهجورة تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية. وبعد انقضاء ثمانية أشهر، لم يعمل أي من الكيانين على امتثال قوانينه لاتفاق السلام. ولا يزال يتعين على جمهورية صربسكا أن تعدل قانون العفو بها لكي توسع نطاق تغطيته ليشمل الهاربين من التجنيد العسكري أو الذين تجنبوه. وتفرض هذه التأخيرات عقبة محسوسة أمام عودة اللاجئين والمشردين وتسهم في التقسيم العرقي.

٩٩ - ولا تزال السلطات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان، لا سيما الشرطة، تتحمل مسؤولية جزء كبير من الانتهاكات المبلغ عنها. وعادة ما كان الزعماء السياسيون والشرطة في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا يتغاضون عن الانتهاكات عن طريق عدم الاستجابة لها على نحو ملائم. وهناك مثال شديد الفظاعة يتمثل في عدم قيام شرطة جمهورية صربسكا بإجراء التحقيقات الملائمة في أربع قضايا منفصلة قُتل فيها بوسنيين في تسليك ودوبوي ودوبريف وزفورنيك.

١٠٠ - وبالإضافـــة إلى ذلك، فإن الشرطة ذاتها مسؤولة مباشرة عن انتهاكات عديدة، أشهرها حادث ١٠ شباط/فبراير في موستار قام فيها أفراد من الشرطة بزيهم الرسمي وكامل ملابسهم بإطلاق النار على ظهر المدنيين المتقهقرين، فقتلوا شخص واحد وأصابوا أكثر من عشرين شخصا. ولم تقع بعد أي عمليات لإلقاء القبض في قضية رجل بوسني ضُرب حتى الموت بينما كان قيد التحفظ لدى الشرطة في بانيالوكا في الصيف الماضي؛ واقترحت الشرطة المحلية هذا الشهر على وزارة الشؤون الداخلية بجهورية صربسكا بوقف مرتبات الضباط العاملين الخمسة جزئيا لمدة شهر واحد. وفي كلا الكيانين توجد تقارير عديدة عن عمليات ضرب في مواقع الاحتجاز.

١٠١ - وتصور هذه المشاكل بيانيا الحاجة إلى الإسراع بإعادة تشكيل وتدريب قوات الشرطة في الكيانين. وفي حين يجري فحص قوات شرطة الاتحاد، فإنه لا يزال يتعين على جمهورية صربسكا أن تقدم قوائم

بالضباط الذين سيجري فحصهم. ويتعين على جمهورية صربسكا أن تتعاون بصورة كاملة مع قوة عمل الشرطة الدولية لإعادة تشكيل قوة شرطة جمهورية صربسكا وخفض قوامها.

١٠٢ - ولا تزال تسود حالة متزعزعة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، تتميز بانتشار التمييز وإساءة المعاملة على أسس عرقية. ولا يزال التحرش بالأقليات المقيمة أو الزائرة أو المسافرة عبر المناطق التي تشكل فيها إحدى الجماعات الأغلبية مستمرا دون أي فتور. وتحدث أخطر الانتهاكات في جمهورية صربسكا والمناطق ذات الأغلبية الكرواتية في غرب الهرسك. وهناك تطور يدعو إلى القلق حدث خلال الفترة المشمولة بالتقرير تمثل في الهجمات الانتقامية على المباني الدينية والثقافية، مثل الكنائس والمساجد والمقابر، داخل الاتحاد.

١٠٣ - وتواصل التوترات فيما بين الأعراق داخل الاتحاد وبين الكيانين في حفز عمليات الطرد القسرية وغير القانونية للأقليات. وأدت عمليات تدمير المنازل المملوكة للأقليات في المنطقة الفاصلة وفي مدن أخرى خلال الفترة قيد الاستعراض، إلى زيادة تلويث بيئة حقوق الإنسان في المناطق المستهدفة لعودة اللاجئين والمشردين. واستمر، في جمهورية صربسكا بصفة خاصة، التمييز على نطاق واسع ضد الأقليات العرقية ومؤيدي أحزاب المعارضة السياسية، في ميادين العمالة والتعليم والحصول على الخدمات.

١٠٤ - ويعمل مكتبي مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسلطات مدينة سراييفو على كفالة أن إعادة تشييد المنازل يعزز حق العودة لشاغليها قبل الحرب. وتتواصل الجهود الموجهة إلى تنظيم مجالس المجتمعات المحلية، في المناطق التي أبلغ عن وجود علاقات متوترة فيها بين البوسنيين المشردين والصرب الباقين فيها. وقد نظم مكتبي اجتماعات بين السلطات المحلية في مقاطعة سراييفو والمناطق المتاخمة من جمهورية صربسكا من أجل بدء التعاون بين الشرطة ضد الجريمة؛ وتشجيع حرية التنقل؛ ومناقشة احتمالات التعاون الاقتصادي بين الكيانين في منطقة سراييفو الكبرى.

١٠٥ - وفي اجتماعها الختامي لعام ١٩٩٦، حددت فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان أولويات لعام ١٩٩٧ قائمة على أساس تقييمها للانجازات وأوجه القصور لجهود مجتمع حقوق الإنسان حتى الآن. وتشمل الأولويات لهذه السنة: بناء مؤسسات حقوق الإنسان، ويشمل هذا تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وتقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية على السواء؛ وتطوير ثقافة حقوق الإنسان من خلال الإعلام والتثقيف ومبادرات إحلال الديمقراطية؛ وتعزيز دور القانون من خلال المشاريع التي تشمل إدراج معايير حقوق الإنسان في القانون وإصلاح المؤسسات القانونية والإدارية ومؤسسات إنفاذ القوانين.

١٠٦ - وفي ضوء تعدد المنظمات المشاركة في ميدان حقوق الإنسان، دعت فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان إلى تحسين تكامل الأنشطة على المستوى التنفيذي، وكذلك التنسيق الأفضل لاستجابات انتهاكات حقوق الإنسان. ولمعالجة هذه الأهداف، أُنشئ المجلس التوجيهي لمركز تنسيق حقوق الإنسان في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويعمل المجلس التوجيهي، وهو مؤلف من كبار المسؤولين عن حقوق الإنسان وإحلال

الديمقراطية في كبرى المنظمات الدولية المنفذة، على إعادة هيكلة جهود التنسيق لتناول المبادرات الأطول أجلا وكذلك رصد القضايا المباشرة والاستجابة لها بدرجة أكبر.

١٠٧ - وينبغي أيضا معالجة الفشل في تنفيذ أحكام حقوق الإنسان باتفاق السلام بإدخال تقنيات جديدة بتوقيع الجزاءات على عدم الامتثال وبتعزيز الآليات القائمة. وخلال عام ١٩٩٦، أعاقت تصرفات بعض الأفراد المصالحة وأضرت بعملية السلام. وحسب الاتفاق الذي تم، سيستخدم مكتبي جزاء إضافي هذا العام سيتمثل في المطالبة بعدم منح الأشخاص الذين يقترفون أعمال عدم امتثال ملموسة أو انتهاكات لحقوق الإنسان تأشيرات تتيح لهم السفر إلى الخارج. ويجري تطبيق هذا الجزاء للمرة الأولى على ثلاثة من رجال الشرطة لقيامهم بإطلاق النار على الجماهير المتقهقرة في موستار. وهناك استراتيجيات أخرى يجري وضعها، بما في ذلك نظام أكثر تنسيقا من أجل القيام بمساع مشتركة لدى الحكومات المعنية والمؤسسات الحكومية الدولية، وأساليب لكفالة المراعاة الفعالة والشاملة لاعتبارات حقوق الإنسان عند صنع القرارات المتعلقة بالمساعدة الاقتصادية وإعادة البناء.

التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتعزيز حكم القانون

١٠٨ - إن إخفاق السلطات المسؤولة، وخاصة في جمهورية صربسكا، في الوفاء بالتزامها القانوني التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ما زال مستمرا. وقد رفضت جمهورية صربسكا أن تعتقل وتسلم الأشخاص الذين أسندت المحكمة إليهم تهما، معتمدة على حكم في دستورها أبطله بوضوح دستور البوسنة والهرسك ومرفقات أخرى لاتفاق السلم. وفي الوقت نفسه أخفقت السلطات البوسنية الكرواتية في اعتقال أشخاص عديدين أسندت تهم إليهم ويقيمون في مناطق في الاتحاد كانت فيما سبق تحت سيطرة مجلس الدفاع الكرواتي أو هم في زيارة لتلك المناطق. ويشكل وجود أشخاص متهمين لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في البوسنة والهرسك تهديدا مستمرا لعملية السلام وعائقا خطيرا يعترض سبيل المصالحة. ويجب على السلطات المسؤولة أن تتخذ فورا الخطوات لتنفيذ أوامر اعتقال الأشخاص المتهمين لدى المحكمة، وأن تعرض جميع القضايا المتعلقة بجرائم الحرب المشتبه فيها على المحكمة لتنظر فيها قبل الاعتقال أو المقاضاة من قبل المحاكم الوطنية، وأن تقدم المعلومات اللازمة للمساعدة في تحقيقات المحكمة.

١٠٩ - وقد وافق المجلس التوجيهي على أن يقوم مكتبي بجمع المعلومات اللازمة لتنفيذ تدابير محددة ضد البلديات، مثل بلدية بربيدور وبوسانسكي وساماتش، التي يتولى فيها أشخاص متهمون مناصب حكومية.

١١٠ - وخلال الفترة المستعرضة في التقرير، اتخذ الاتحاد بعض الخطوات المتأخرة عن موعدها لتنفيذ "قواعد الفريق" التي تم الاتفاق عليها في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ بتحديد القضايا المعروضة على المحكمة للنظر فيها. ولم تقدم جمهورية صربسكا عمليا أي قضية للاستعراض، وهي مستمرة في المقاضاة في

القضيتين اللتين عرضتا انتهاكا لاتفاقية روما. وبالاضافة إلى ذلك، يواصل الاتحاد وجمهورية صربسكا احتجاز أشخاص مشتبه في ارتكابهم جرائم حرب إنتهاكا لاتفاق روما.

١١١ - وينبغي للكيانين أن ينفذا قواعد الطريق دون أي تأخير وذلك: بتقديم ملفات بشأن جميع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب إلى لاهاي؛ وبإنهاء جميع المحاكمات للأشخاص الذين لم ترسل ملفاتهم إلى المحكمة؛ وبالافراج فورا عن أي شخص محتجز بشبهة ارتكاب جرائم حرب إذا ما خلصت المحكمة إلى أن الدليل المقدم ليس كافيا لاستمرار الاعتقال أو التحقيق. ولا ينبغي أن تحدث أي اعتقالات لمشتبهين في ارتكاب جرائم حرب قبل قيام المحكمة باستعراض القضية والموافقة عليها. ومن الضروري أن يوفر المجتمع الدولي للمحكمة الموارد التي تحتاجها للوفاء بالتزامها بتنفيذ إجراء قواعد الطريق ورصد الدعاوى والمحاكمات التي تضطلع بها المحاكم الوطنية.

١١٢ - وفيما يتعلق بالأشخاص الذين تم احتجازهم عقب اتفاق السلام، تستمر بحقهم انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان. فالاعتقالات التعسفية، بما في ذلك حالات الاعتقال الثأرية مستمرة. وكذلك الممارسات التي كانت تمارس وقت الحرب في اعتقال أشخاص لأغراض التبادل. وفي أواخر آذار/مارس، أخفقت سلطات الاتحاد في بيهاتش في إطلاق سراح صربي احتجز بدون أدلة كافية، إلى أن أطلق سراح بوسني كان قد اعتقل في بانيالوكا. ومما يعوق حرية التنقل إعاقة كبيرة خطر الاعتقال، الذي تزيد حدته قلة الوضوح بالنسبة للشخص المطلوب لارتكابه جرائم حرب.

١١٣ - وتظهر هذه المشاكل عمليا أهمية تعزيز حكم القانون في البوسنة والهرسك. وينبغي إدخال القائمة الواسعة لالتزامات حقوق الإنسان التي تشكل جزءا من الدستور في القانون من خلال اعتماد تشريع تنفيذي وعن طريق استعراض القوانين السارية لتحديد مدى مواءمتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعلى الأخص للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد شكل الاتحاد الآن فريق خبراء لإصلاح قانونه الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية: وينبغي لجمهورية صربسكا أن تبدأ هذه العملية بسرعة وبدعم من المؤسسات الدولية، بما فيها مجلس أوروبا. ومن المطلوب أيضا بذل مزيد من الجهد لإبلاغ الجمهور بحقوقه والإطار القانوني الذي وضع لحماية تلك الحقوق. ويمكن لمنظمات حقوق الإنسان، برصدها للمحاكمات الحساسة وبتدخلها لضمان حماية الحقوق الأساسية، مثل الحق في أن يكون للمتهم محام، أن تؤدي دورا فعالا في منع الإساءات لحقوق الإنسان وبناء الثقة في النظام القانوني.

الإصلاح الاقتصادي والإعمـــار

١١٤ - لقد ضاعفت الجهود التي أبذلها في التنسيق مع الوكالات التنفيذية الرئيسية والمؤسسات التمويلية الدولية، وهي البنك الدولي، واللجنة الأوروبية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وفريق الإدارة الدولية، وذلك بإنشاء أمانة عامة ملحقة بفرقة العمل الاقتصادية. وقد عزز هذه المبادرة انتداب اقتصاديين رئيسيين من البنك الدولي واللجنة الأوروبية في الآونة الأخيرة.

١١٥ - وفي الربع الأول من عام ١٩٩٧، وباستثناء زيادة برنامج وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لعام ١٩٩٧ (٧١ مليون دولار)، لم توقع أي اتفاقات رئيسية لتقديم ائتمانات أو منح لمشروعات تعميرية مع سلطات البوسنة والهرسك. بيد أن تنفيذ المشروعات الجارية قد استمر، وما يزال هناك عدد كبير من معونات المشاريع من عام ١٩٩٦ لم يتم توزيعها بعد. ولتعديل اختلال العام السابق، عندما نفذت تقريبا جميع مشروعات التعمير في الاتحاد، أعد البنك الدولي مشروعا للواردات الهامة وبرنامجا لقطاع النقل لجمهورية صربسكا ومن المقرر عرضهما على مجلس البنك الدولي في أيار/مايو. وفيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وقعت اللجنة الأوروبية مؤخرا عقدا لتمويل إصلاح العمود الفقري لهذا النظام في جمهورية صربسكا ووصله بالاتحاد في النهاية.

١١٦ - وقد أحرز تقدم كبير، وإن كان بطيئا، فيما يتعلق بالاتفاق على الحد الأدنى للإطار القانوني اللازم لتنمية الاقتصاد الكلي ومن أجل التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وبعد تقديم مشاريع القوانين في مجموعة البداية السريعة، التي أعدتها وكالات رائدة دولية مختلفة بالتنسيق مع مكتبي، استهلك وقت طويل في أعمال فرق الخبراء العاملة التي أنشأها مجلس الوزراء. وبسبب هذا التأخير، لم يتيسر عقد مؤتمر المانحين المخطط. بيد أن معظم القوانين بلغت الآن المرحلة التي يمكن فيها تقديمها في وقت قريب إلى الجمعية البرلمانية، وما فتيء مكتبي يعمل مع رئيسي المجلسين لتيسير اعتمادها بسرعة.

١١٧ - وفي إطار الانتقال إلى الاقتصاد السوقي، واصلتُ التشديد على القطاعات ذات الأولوية مثل الهياكل الأساسية، وإيجاد العمالة وإعادة بدء الانتاج. وقد زاد عدد العقود المنجزة أو الموقعة بأكثر من ٦٠٠ في الأشهر الثلاثة الأخيرة، ويزيد الآن مجموع العقود المتصلة بالأشغال العامة وتقديم السلع والخدمات علــى ٥٠٠ ١ عقد. بيد أنه ما تزال توجد ثغرات كبيرة في التمويل في جميع القطاعات الرئيسية رغم ما قدمته في الماضي من توصيات مشددة وكذلك ففي بعض القطاعات مثل السكك الحديدية أو الاتصالات السلكية واللاسلكية ما تزال القيود السياسية في الميدان تعرقل التنفيذ السريع للمشاريع. وقد أشرت، في اجتماع المعلومات للمانحين، الذي عقد في بروكسل في نهاية كانون الثاني/يناير، إلى أنه ما لم تتخذ سياسات قطاعية صالحة في هذه المجالات، فلن يمكن التوصية بالتزامات مالية أخرى وسأشدد على وجوب معالجة لهذه المسائل في مؤتمر المانحين لعام ١٩٩٧.

١١٨ - وقد نوه المؤتمر التنفيذي بشأن برتشكو بالتزام المجتمع الدولي تكريس موارد مالية ومادية هامة للتنمية المستدامة للهياكل الأساسية، وصلات النقل، وإصلاح وتعمير المساكن، والمرافق الاجتماعية والهياكل المجتمعية وهياكل الأعمال التجارية في منطقة برتشكو. ولن تقدم هذه المساعدة الاقتصادية المستهدفة إلا إذا أبدت السلطات المحلية تعاونا مستمرا مع مكتبي في برتشكو.

١١٩ - والتحدي الرئيسي الذي سيُواجه ١٩٩٧ هو العودة الواسعة النطاق للاجئين إلى البوسنة والهرسك من البلدان المضيفة في أوروبا الغربية. ومن الواضح أن هذه العودة ستلقي عبئا كبيرا على عملية الانتعاش التي هي هشة أصلا. وسيكون الدور التنسيقي لفريق العمل للعودة والتعمير حاسما في تلافي الأثر السياسي المحتمل المزعزع للاستقرار لتلك العودة الواسعة النطاق.

الطـــيران المدني

٢٠٠ - لقد حدثت بعض التطورات الإيجابية في ميدان الطيران المدني. وزاد عدد الطائرات المدنية التي تعمل من مطار سراييفو زيادة مطردة، كما أن إنجاز تركيب نظام معدات الهبوط الذي تم مؤخرا سيزيد من تعزيز تدفق حركة الطيران المدني. ولكن ما تزال هناك مشاكل، ليس أقلها مسألة إصلاح نفق تحت ممر هبوط الطائرات. وسيتعين حل هذه المشاكل بسرعة كيما يبدأ المطار عمله بكامل قدرته.

٢٠١ - أما على جبهة أوسع فإن الصورة ليست مشجعة بالقدر نفسه. ورغما عن أن الأطراف وافقت في مؤتمر لندن على أن تعمل جماعيا وعلى أساس المساواة في هيئة الطيران المدني للبوسنة والهرسك، فإن ذلك لم يتحقق بعد. لذا لم تنجح الجهود الهادفة إلى فتح المطارات الإقليمية، وقد انتهى فريق تابع لمنظمة الطيران المدني الدولي مؤخرا من وضع خطة رئيسية للطيران المدني تتعلق بنقل جميع مطارات البوسنة والهرسك ومجالها الجوي إلى الإشراف المدني إلا أنه ليس معروفا ما إذا كان هذا ليحفز التقدم عندما تقدم هذه الخطة إلى الأطراف.

٢٠٢ - وقد حدث تقدم هام واحد، أحرز في مبادرة لقوة تثبيت الاستقرار. وأدى إلى عقد اتفاق بين قوة تثبيت الاستقرار وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإعادة فتح المجال الجوي للبوسنة والهرسك الذي يعلو عن ارتفاع ٠٠٠ ٣٣ قدم لحركة الطيران المدني العابر. وأنا أرحب بهذا التطور لأنه سيعود بفوائد مالية على البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. والأهم من ذلك أنه سيشجع الأطراف على بدء العمل مع سلطات الطيران المدني الدولية.

إزالـــة الألغام

٢٠٣ - أحدثت إزالة الألغام شيئا من قوة الدفع، ولكن الموارد المتوفرة لهذا العمل العاجل ما تزال قليلة كما أن عدد الألغام التي يجري إزالتها صغير. وانصبت جهود المجتمع الدولي التي يُجرى الاضطلاع بها بالتعاون مع قوة عمل التدابير المتعلقة بالألغام التي تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة ومركز التدابير المتعلقة بالألغام التابع للأمم المتحدة على مشاريع قليلة جيدة التركيز وفعالة تضطلع بها الشركات المحلية وهيئة المعونة الشعبية النرويجية، والأفرقة التي تشرف عليها حكومة الولايات المتحدة. وقد وضع مركز التدابير المتعلقة بالألغام التابع للأمم المتحدة هيكلا تنظيميا شاملا لأنشطة إزالة الألغام في البوسنة والهرسك، بيد أنه ما زال يتعين تشغيل هيكل حكومي تشغيلا كاملا وإلى أن يحدث ذلك فإن التنسيق المناسب المتصل بالتمويل لن يتم.

٢٠٤ - والعنصر الرئيسي هو إنشاء لجنة لإزالة الألغام تمثل البوسنة والهرسك تمثيلا كاملا وتكون قادرة على تحديد أولويات الأنشطة وتجهيز المشاريع. ويجب أن يكون من الواضح أن التمويل سيستخدم بطريقة معقولة. وقد بدأت اللجنة العمل، بيد أنه ما يزال يتعين عليها أن تعمل كهيئة فعالة حقا. ويلزم أن تصبح

عاملة في وقت قريب ذلك لأن ثمة حاجة إلى أداء عمل عاجل لتسلم بعض مرافق المشاريع وتولي المسؤولية لمركز التدابير المتعلقة بالألغام التابع للأمم المتحدة في نهاية العام.

٢٠٥ - وأنا أرحب بالسياسة الجديدة لقوة تثبيت الاستقرار المتعلقة بإزالة الألغام التي تتبعها الأطراف المتحاربة السابقة والمرتبطة بمبادرة وزارة خارجية الولايات المتحدة بتدريب ٤٥٠ خبيرا في إزالة الألغام تابعين للأطراف المتحاربة السابقة. وهذه السياسة الجديدة ستحفز الكيانات على قبول مسؤولية أكبر لمهمة إزالة الألغام الطويلة الأجل. وقد كانت قوة تثبيت الاستقرار صارمة في التنفيذ. وينبغي للتدريب أن يوفر أساسا سليما لتعزيز قدرة الأطراف المتحاربة السابقة على إزالة الألغام. ومن المرجح أن تكون ثمة حاجة إلى إشراف دولي لضمان مواصلة هذه الأطراف لجهودها متى تم هذا التدريب.

تحقيق الاستقرار الإقليمي

٢٠٦ - ما يزال تنفيذ الاتفاق المتعلق بتدابير بناء الثقة والأمن في البوسنة والهرسك، عملا بالمادة ١١ من المرفق ١ باء من اتفاق السلام، يمضي بشكل مرضي. وينبغي أن يسهم التعاون الوثيق بين أطراف الاتفاق وبعثـــة منظمـــة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة تثبيت الاستقرار في تهيئة مناخ من حسن الظن والثقة لا غنى عنه لخفض التوترات العسكرية في الأجل الطويل.

٢٠٧ - وقد استفاد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الحد من الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية ("اتفاق المادة الرابعة") من الاهتمام المجدد الذي أولي له في مؤتمر لندن. وقد نقحت الأطراف إعلاناتها المتعلقة بالمعدات التي ينظمها الاتفاق، مما ترتب عليه زيادة العدد الكلي للبنود التي يلزم تدميرها وتقليل الكمية التي تعفى من عملية التخفيض. بيد أنه يمكن تحسين الاعلانات عن المعدات وإن كان ما يزال يتعين على الشركاء في الاتحاد الموافقة على تحصيص المعدات وفقا لأحكام الاتفاق. ويجب على الأطراف الآن أن تضاعف جهودها. ومن المرجح أن تستمر الحاجة إلى دعم كامل من المجتمع الدولي لضمان تنفيذ الاتفاق نصا وروحا في الوقت المقرر له. وسيكون هذا بشيرا لا غنى عنه لبدء المفاوضات المتعلقة بالحد الإقليمي للأسلحة بمقتضى المادة الخامسة من المرفق ١ باء من اتفاق السلام.

رابعا - التعاون مع قوة تثبيت الاستقرار

٢٠٨ - ما يزال وجود قوة عسكرية دولية موثوقة يضمن متابعة الأطراف لتحقيق أهدافها بالوسائل السلمية والسياسية. وأتصور أن الحاجة إلى هذا ستستمر لوقت طويل.

٢٠٩ - ولم ينل الانتقال من قوة التنفيذ التي يقودها حلف منظمة شمال الأطلسي (الناتو) إلى قوة تثبيت الاستقرار التي هي أصغر بكثير، من التعاون الوثيق بين الوكالات العسكرية والمدنية في سياق عام ١٩٩٦. وأواصل أنا والموظفون العاملون معي التمتع بعلاقة عمل وثيقة مع العميد ويليام كراوتش وكبار ضباطه في

الميدان وكذلك مع القائد الأعلى للحلفاء في أوروبا والمقر الأعلى للقوى المتحالفة، أوروبا ومقر حلف شمال الأطلسي (الناتو) في بروكسل.

٢١٠ - ونظرا لأن القوة العسكرية الأصغر ليس لديها المستوى نفسه للقدرة على دعم المهام المدنية المتوفر للقوة السابقة، فإن وجود اتفاق مشترك بشأن الأولويات والتخطيط الجيد التنسيق هو الآن أهم منه في أي وقت مضى. وأنا واثق من أن الترتيبات اللازمة للمحافظة على هذا في العام القادم معدة بالفعل في الوقت الذي نشارك فيه في علاج بعض من أهم وأصعب الجوانب في اتفاق السلام، بما في ذلك الانتخابات المحلية وعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم.

خامسا - التطلع إلى المستقبـــل

٢١١ - في تقريري الأخير لعام ١٩٩٦ (S/1996/1024)، لاحظت أن السنة الأولى في تنفيذ السلام كانت بصفة عامة سنة ناجحة، رغما من أن كل خطوة إلى الأمام أثبتت عمليا أن ثمة حاجة إلى خطى أخرى كثيرة كيما تصبح عملية السلام مستمرة ذاتيا ومستقرة. وينبغي لفترة التعزيز في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ أن تفي بهذه الإمكانية.

٢١٢ - وخلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٧، تركز اهتمام مكتبي على التنفيذ الدستوري، وأرى أنه ليس ثمة من إمكانية لتحقيق تقدم في عملية السلام، إلا بإرساء أسس المؤسسات المشتركة في البوسنة والهرسك وجعلها فاعلة، على نحو ما نص عليه في دستور إتفاق السلام.

٢١٣ - ومع تشغيل المؤسسات المشتركة، هناك أمل في التغلب على الانقسام الحاد للبلد ومعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الملحة، التي ليست فقط تركة من تركات الحرب وإنما أيضا من تركات السياسات الفاشلة التي انتهجت في العقود السابقة. وبدون هذه المؤسسات، هنالك خطر في أن يصبح تقسيم البوسنة والهرسك دائما. الأمر الذي يعرض سلم واستقرار البلد والمنطقة للخطر في السنوات القادمة.

٢١٤ - وكما ذكر أعلاه، فقد تم إنشاء جميع المؤسسات المشتركة وبدأت، في معظم الحالات، بالعمل. ورغما من أن مكتبي كان عليه أن يتفاوض على كل تفاصيل الاجتماعات الأولى تقريبا، فإن هذه الاجتماعات تعقد الآن دوراتها بشكل روتيني دون الحاجة إلا إلى دعم سوقي محدود من مكتبي.

٢١٥ - بيد أنه كي لا تغدو المؤسسات المشتركة مجرد هياكل جوفاء عديمة الأهمية لا بد لها من اتخاذ قرارات بشأن القضايا المتصلة بالقوانين وغيرها من القضايا التي من شأنها أن تحول الدولة إلى كيان واقعي قادر على الأداء. ومن ثم، فبدعم من سائر أعضاء المجتمع الدولي - وعلى الأخص اللجنة الأوروبية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وخزانة الولايات المتحدة - قدم مكتبي إلى مجلس الوزراء ما يسمى بمجموعة البداية السريعة المؤلفة من تشريعات أساسية مؤقتة وتشكل تلك القوانين وغيرها من التدابير

ما نعتبره الحد الأدنى اللازم توافره كيما تبدأ الدولة في مباشرة مهامها في المجالات الرئيسية المندرجة في نطاق اختصاصها.

٢١٦ - وقد كان التقدم بشأن هذه القضايا بطيئا، فثمة خلاف بين من يطلبون الحد من وظائف الدولة إلى أدنى مما هو متفق عليه ومن ينشدون التوسع في وظائفها في إتجاه إقامة دولة موحدة، ومع ذلك شقت مجموعة البداية السريعة طريقها، وأنا على ثقة من أننا سنفصل، في المستقبل القريب، في جميع القضايا الرئيسية.

٢١٧ - ولهذه القضايا أهميتها، ليس في سياق بناء الدولة المشتركة فحسب بل وأيضا لتمهيد السبيل للإصلاحات الاقتصادية الجوهرية اللازمة لتنمية البلد مستقبلا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. فالمساعدة الدولية المقدمة لأغراض الإعمار لن تستمر بمستوياتها الراهنة لفترة طويلة، ومن الأهمية الحيوية تهيئة الظروف للنمو الاقتصادي السريع والقائم على الدعم الذاتي في السنوات القادمة. وسيتطلب هذا إجراء اصلاحات أساسية لتحرير الاقتصاد وخصخصة الموجودات وفتح الباب أمام التجارة الخارجية والمنافسة.

٢١٨ - وإذا اتخذت مقررات بشأن الأجزاء ذات الصلة من مجموعة البداية السريعة، ستظهر إمكانية لتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي، من شأنها أن تمهد السبيل أمام عقد مؤتمر المانحين القادم. وأعقد الأمل على أن يتسنى ذلك قرب نهاية شهر أيار/مايو، رغم أن عدم وجود اتفاق مع صندوق النقد الدولي سيحد بشكل خطير من إمكانيات عقد مؤتمر ناجح للمانحين. وسنستهدف تعبئة أموال، في حدود ١,٤ بليون دولار للإعمار في عام ١٩٩٧.

٢١٩ - وتتسم المسائل الاقتصادية والاجتماعية بالأهمية أيضا في تيسير عودة اللاجئين على، ومن بينهم اللاجئون من بدان أخرى ومن أوروبا الغربية بصورة رئيسية. وليس بوسعنا أن نتوقع عودة اللاجئين بيسر إذا كانوا يعلمون أن البلد يعاني من يأس اقتصادي واجتماعي. وفي هذا السياق، من المزعج بالطبع أن التطورات قد أدت إلى حالة أصبحت فيها المناطق التي نشأ منها أكبر عدد من اللاجئين في البلد تتلقى أقل مساعدة اقتصادية.

٢٢٠ - وخلال عام ١٩٩٦، أبلغت عن اتجاه يثير القلق بشأن الفصل الإثني. ويؤسفني أن أقول إنني لم أشهد حدوث تحسن أساسي في الحالة. وقد بدأنا نشهد بعض الأفراد والأقليات المتفرقة يعودون إلى بعض المناطق، ولكن بصورة عامة تواجه أي محاولة لعودة أعداد كبيرة من الأقليات بمقاومة شرسة، تتراوح بين العنف والبيروقراطية.

٢٢١ - ومما يثير القلق بصفة خاصة، في هذا الشأن، حالة تشريعات الممتلكات حيث أنها تشمل الإسكان. وتؤدي القوانين الحالية في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا إلى جعل العودة شديدة الصعوبة، إن لم تكن

مستحيلة. وقد ظل مكتبي يشير إلى هذه الحالة مرارا وتكرارا. وفي قرار تاريخي اتخذ مؤخرا، قرر أمين مظالم حقوق الإنسان للبوسنة والهرسك أن القوانين القائمة في الاتحاد لا تمتثل لاتفاق السلام، ويصدق هذا بالمثل على جمهورية صربسكا.

٢٢٢ - وتتعرقل العودة من جراء تفشي عدم احترام حقوق الإنسان على نطاق واسع. وهنا، يتسم وجود قوة الشرطة الدولية بأهمية جوهرية، وكذلك برنامج إعادة تشكيل وتدريب قوات الشرطة المحلية في الاتحاد وجمهورية صربسكا. ويتسم تمويل هذه البرامج بأهمية شديدة، وأفكر في اتخاذ المزيد من المبادرات، بالتنسيق مع الممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة الشرطة الدولية، من أجل كفالة المضي قدما في هذه البرامج حسبما هو مخطط.

٢٢٣ - وأرحب بقيام مجلس الأمن بالإذن برفع الحد الأقصى لعدد مراقبي قوة الشرطة الدولية، كي يتسنى لهم أن يشتركوا في التنفيذ الكامل للإشراف على برتشكو. بيد أنني أعرب عن الأسف لأن الحصول على الموافقة بزيادة قوة الشرطة الدولية قد استغرق وقتا طويلا، وهي تلزم لتعزيز إجراءات مراقبة حقوق الإنسان المتفق عليها في مؤتمر لندن.

٢٢٤ - وهناك مسألة تحظى باهتمام خاص لدي، هي مسألة التعاون التام مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا يتعاون الاتحاد أو جمهورية صربسكا معا بالقدر اللازم، وأشعر بقلق خاص فيما يتعلق بحالات يشغل فيها أشخاص تم توجيه الاتهام اليهم مناصب عامة أو يمارسون نفوذا سياسيا فعليا.

٢٢٥ - ووفقا للمعلومات التي لدي، يشغل أشخاص وجهت المحكمة الاتهام اليهم مناصب عامة أو يمارسون مهام عامة في بلديتي بوسنسكا ساماتش وفوتشا بجمهورية صربسكا. وسأوصي المنظمات الدولية بأن تكف عن إجراء أي اتصالات مع هاتين البلديتين، بخلاف ما يلزم لتجميع المعلومات أو تنظيم المسائل الانتخابية أو مساعدة الأفراد المحتاجين. وفي الاتحاد، أشعر بالقلق للتغاضي عن وجود عدد من الأشخاص الذين وجهت اليهم اتهامات وهم يعيشون ويعملون في بلدية فيتيس.

٢٢٦ - وما يثير القلق كذلك الأنشطة المستمرة التي يضطلع بها السيد رادوفان كراديتش في جمهورية صربسكا. ورغم التعهدات التي عقدها خلافا لذلك، وتعهدات قادة جمهورية صربسكا، فهو يسعى على الدوام إلى التأثير على العملية السياسية. وهو مازال يشكل قوة شر وتآمر ليس من شأنها إلا أن تلطخ سمعة شخصيات ومؤسسات جمهورية صربسكا التي لا تزال تتغاضى عن أنشطته. وينطبق هذا، كما أرى على عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، السيد كرايishنيك. وبناء على ذلك أوصي بقصر الاتصالات معه على الأعمال الجوهرية المتصلة بوظيفته بوصفه عضوا في مجلس الرئاسة.

٢٢٧ - ومازلت أرى أنه يجب حل هذه المسائل إذا أرتئي المضي قدما في الجزء السياسي من عملية السلام كما هو متوخى.

٢٢٨ - ورغم أننا مازلنا في مستهل فترة التوطيد، فمن الطبيعي أن نتطلع إلى الأمام من أجل مواجهة التحديات المختلفة.

٢٢٩ - وسيلزم وقت، حتى في ظل أفضل الظروف، كي تنفذ المؤسسات السياسية في البوسنة والهرسك، بمساعدة المجتمع الدولي، جميع الأحكام المدنية والأحكام المتصلة بها في اتفاق السلام. لقد مضت إعادة بناء وإدماج البوسنة قدما بمعدل أسرع من أي حالة أخرى مماثلة بعد انتهاء حرب فيها. إلا أنه مازال أمامها شوطا بعيدا تقطعه. إن الحرب إثم شرير في أي مجتمع، تستمر آثارها عدة سنوات وعقود بل وأجيال حتى يمكن التغلب عليها.

٢٣٠ - ويجب أن نركز بصورة متزايدة على الحيلولة دون أن يمضي التطور السياسي للبلد في اتجاه معاكس لاتفاق السلام. وفي هذا الشأن، أنظر في ضرورة أن نقوم بمنع ثلاث مسارات للعمل، قد تسلكها خلافا لذلك قيادة أو أخرى من قيادات البلد أو المنطقة.

٢٣١ - أولها، الخيار العسكري، ويلزم منع ذلك. وحتى شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨، سيكفل الأثر الرادع لقوة تثبيت الاستقرار هذا. إلا أنه من المهم كما أرى تأكيد أن المجتمع الدولي لن يتغاضى عن أي محاولة للجوء إلى القوة المسلحة في الفترة التي تلي ذلك.

٢٣٢ - ولن تتسنى كفالة التركيز على المسائل والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تمس الحاجة إليها، سوى بإزالة الخيار العسكري - إغراء استخدام القوة العسكرية أو الخوف من استخدام القوة العسكرية.

٢٣٣ - وثانيها، خيار الانفصال عن البوسنة والهرسك. ولا يهمني مخاطر الإنفصال السافر - وهو ما لن يتغاضى المجتمع الدولي عنه - بقدر ما تقلقني المخاطر الواضحة بالانفصال المتسلل فيما يتعلق بالمنطقتين الكرواتية والصربية.

٢٣٤ - وفي هذا السياق، وجهت الانتباه إلى طبيعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن العلاقات الخاصة والمتوازية مع جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأنا أرى أنها ضرورية لجعلها تتمشى مع أحكام دستور البوسنة والهرسك.

٢٣٥ - وثالث هذه الخيارات هو سيطرة مجموعة واحدة - هي البوسنية - على المؤسسات السياسية الموجودة، مع التشدق فقط بمفهوم تقاسم السلطة.

٢٣٦ - وهناك حقا بوادر تنم عن الإبقاء على هياكل قديمة رغم أنه كان ينبغي حلها متى أنشئت هياكل الاتحاد والمؤسسات المشتركة الجديدة في البوسنة والهرسك. ويشير عدم تعيين أو إعادة تأكيد سفير

واحد، بغض النظر عن الاتفاق على ضرورة القيام بذلك قبل ٣١ آذار/مارس، إلى وجود خطر مماثل بشأن السيطرة خلافا لنص وروح اتفاق السلام.

٢٣٧ - وما زالت التحديات الماثلة أمامنا كبيرة. ومن اليسير تحديد ما يلزم القيام به وكذلك الصعوبات التي نواجهها. ومع ذلك، إذا توفر الالتزام الدولي الحق بالبوسنة والهرسك والمنطقة في السنوات القادمة، فما زلت مقتنعا بأن السلام في البلد سيتعزز، كلما خلقت قوى التكامل والتعاون الأوروبية المتزامنة شبكة قوية متزايدة من الاستقرار والأمن للمنطقة بأسرها.

- - - - -